الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية للمؤسسات

عنـــــوان الموضـــوع:

اشكالية تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية للمؤسسات

إعـداد الطالب:

➢ بوحفص احمد

إشراف الدكتور:

✍ حوحو مصطفى

ناء لجـنة المـناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ولهي بوعلام	أستاذ محاضر - أ -	جامعة المسيلة	رئيسا
حوحو مصطفى	أستاذ محاضر - ب-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بيصار عبد المطلب	أستاذ محاضر - ب-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنـة الجامعيـــــة 2016 / 2017

إهداء

بكل حب وخشوع، بكل قدسية الكلمة وصفاتها، أهدي ثمرة جهدي، إلى اللذين علماني ومنحاني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى اللذين ألبساني خصال العفة والشجاعة والكرامة.

أمي اطال الله في عمرها

وأبي رحمه الله وجعل مثواه الجنة

المعادلة التي ترسم منحنى حياتي زوجتي، إخوتي، وأخواتي.

من تقاسم معي عناء هذا العمل زميل الدراسة وأخي بوضياف علاء الدين.

رفقاء الدرب وأصدقاء العمر وأحسن من عرفني بهم القدر فعشت معهم أجمل الأوقات والذكريات اصدقائي.

إلى الذين أناروا بصيرتي بنور العلم أساتذتي الأعزاء بجامعة المسيلة مع تحية إكبار وتقدير لهم جميعا.

كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي، كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلمي.

أحمد

تشكرات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بداية نتوجه بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الاستاذ الدكتور "حوحو مصطفى" على كرم قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل المساعدات والتوجيهات والنصائح القيمة التي قدمها لنا طيلة إعداد هذا البحث

كما نتقدم بالشكر والامتنان

للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

إلى كل أساتذتنا الذين ساهموا في تكويننا وسهروا على تعليمنا

ونشكر جميع عمال وإطارات جامعة المسيلة محل الدراسة عما قدموه لنا من تسهيلات وحسن استقبال

كما لا يفوتنا أن نشكر

كل من كان لنا عونا وسندا في مشوارنا الدراسي

و إلى كل من ساهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل على الصورة التي هو عليه

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
اهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الاشكال	VI
فهرس الملاحق	XI
مقدمة عامة	أ . ه
الفصل الاول: الاطار النظري للإشكالية الاستثمار في راس المال الفكري	
تمهيد	7
المبحث الاول: ماهية راس المال الفكري	8
المطلب الاول: نشأة ومفهوم راس المال الفكري	8
المطلب الثاني: خصائص راس المال الفكري	11
المطلب الثالث: مكونات واهمية راس المال الفكري	12
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول تمويل الاستثمارات.	14
المطلب الاول: تطور التمويل ومفهومه	14
المطلب الثاني: اهمية التمويل	16
المطلب الثالث: انواع مصادر التمويل	17
المبحث الثالث: الانفاق على الاستثمار في راس المال الفكري	22
المطلب الاول: الاستثمار في راس المال الفكري	22
المطلب الثاني: تمويل الاستثمار في مكونات راس المال الفكري	29
المطلب الثالث: تكاليف الافصاح على راس المال الفكري	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري بجامعة المسيلة	
تمهيد	37
المبحث الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر	38
المطلب الاول: لمحة حول قطاع التعليم العالي	38
المطلب الثاني: المصادر الاساسية لتمويل التعليم العالي	40
المطلب الثالث: المصادر الثانوية لتمويل التعليم العالي	41

المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة والمنهج المتبع للدراسة	43
المطلب الاول: تقديم بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة	43
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لجامعة المسيلة	44
المطلب الثالث: منهج الدراسة الميدانية	47
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمصادر تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري بجامعة المسيلة.	49
المطلب الاول: تحليل مصادر تمويل راس المال البشري	49
المطلب الثاني: تحليل مصادر تمويل راس المال الهيكلي	56
المطلب الثالث: تحليل مصادر تمويل راس المال العلائقي	59
خلاصة الفصل	65
الخاتمة العامة	67
قائمة المراجع	72
الملاحق	75

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الفرق بين راس المال المادي وراس المال الفكري	**10**
2	اوجه الانفاق على راس المال الفكري	**28**
3	تقديم مناخ المقابلة الخاصة براس المال البشري	**50**
4	تعداد الموظفين والاساتذة بجامعة محمد بوضياف في (2016)	**51**
5	عدد الاساتذة المستفيدين من التربصات قصيرة المدى في(2016)	**52**
6	تعداد طلبة (Doctorat LMD) في (2016)	**53**
7	تعداد طلبة (Doctorat Sciences) في (2016)	**54**
8	تقديم مناخ المقابلة الخاصة براس المال الهيكلي	**56**
9	المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بمخابر البحث و التطوير(2016)	**57**
10	المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بأجهزة الاعلام الالي (2016)	**58**
11	تقديم مناخ المقابلة الخاصة براس المال العلائقي	**59**
12	الاتفاقيات مع الجمعيات والهيئات الأجنبية (2016)	**62**
13	الاتفاقيات مع الجمعيات والهيئات الوطنية (2016)	**63**
14	الاتفاقيات مع الادارات والهيئات العمومية (2016)	**63**
15	الاتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية (2016)	**63**
16	الاتفاقيات مع الجمعيات في (2016)	**64**

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مكونات راس المال الفكري	12
2	نموذج منظمة التعاون والتنمية OECD	24

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	تعداد الموظفين في حامعة المسيلة	
2	التكوين والتربصات قصيرة المدى بالخارج الى غاية 31-12-2016.	
3	جزء من الميزانية الخاصة بتجهيزات الجامعة في 2016.	
4	عدد الطلبة المسجلين في Doctorat LMD	
5	عدد الطلبة المسجلين في Doctorat Sciences	
6	الحالة المالية ومخصصات الاستهلاكات.	
7	الميزانية المخصصة لتجهيز مخابر البحث العلمي	

مقدمة عامة

توطئة :

عرف الفكر البشري تطورا عبر المراحل التاريخية، وتطور معه مفهوم القوة ومفهوم التقدم، واختلفت المفاهيم حول العمل والمهنة واصبحت تدور حول محور واحد هو المعرفة، وبهذا اصبحت المعرفة هي مقياس التفوق، وهي عنصر التفرقة بين التقدم والتخلف، وظهر مع اقتصاد المعرفة مفهوم راس المال الفكري بعناصره والذي يعنى بالخبرات والمهارات التي تكتسبها مجموعة من الكفاءات البشرية.

لقد تزايد الاهتمام بشكل كبير منذ بداية القرن الحادي و العشرين برأس المال الفكري و ذلك لدوره الفعال في ضمان بقاء المؤسسات و تحقيق النمو و التطور فيها، حيث يتمثل في القدرات المتميزة المتواجدة لدى بعض العاملين، والتي في ضوء امتلاكهم لهذه القدرات والخبرات والمعرفة يمكن أي يقدموا افكارا جديدة، خاصة في ظل تزايد درجة التعقيد في بيئة الأعمال وحدوث تغيرات متسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و نظم العمل، حيث أصبح رأس المال الفكري من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق النجاح والتميز التنافسي للمؤسسات حاليا و مستقبلا.

وفي الاقتصاد المعاصر الذي يوصف باقتصاد المعرفة؛ فقد اصبح الهدف الاساسي للمؤسسات التي تعمد على المعرفة هو البحث على فرص الاستثمار في راس المال الفكري، حيث يصبح التحدي لهذه المؤسسات هو البحث عن كيفية تحرير القدرات الابداعية والابتكارية ومواردها البشرية، وتحديد مفهوم راس المال الفكري واثره في رفع كفاءة وقيمة المؤسسة، وتبرز اهمية الاستثمار في راس المال الفكري من خلال انتاجية العمل المعرفي داخل مؤسسات المعرفة وزيادة القدرة التنافسية لها، وذلك ما دعى المؤسسات على البحث عن مصادر تمويله وذلك لما يمثله التمويل داخل المؤسسة باعتباره العنصر الاساسي في المؤسسة وطوق النجاة من الازمات خاصة لدى المؤسسات الجزائرية، وهذا ما يدفعنا في طرح السؤال الاتي:

ماهي مصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة؟

وبغية التفصيل أكثر في دراسة الإشكالية؛ فقد قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعمل جامعة المسيلة على الاستثمار في راس مالها الفكري؟
- ماهي اهم مصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة؟
- هل تعتبر المخصصات المالية التي توفرها جامعة المسلة كافية لتطوير استثماراتها في مكونات راس مالها الفكري؟

اولا: الفرضيات

الفرضية الأولى: تولي جامعة المسيلة اهتماما بالغا بمكونات رأس مالها الفكري الثلاث.

الفرضية الثانية: تلجأ المؤسسات عموما بما في ذلك جامعة المسيلة إلى تمويل استثماراتها سواء بالاعتماد على مصادر داخلية أو خارجية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين حجم تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري والأداء التنظيمي في جامعة المسيلة.

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة (دحماني عزيز، رسالة دكتوراه، 2014-2015) بعنوان مساهمة الانفاق على راس المال الفكري في اداء المؤسسة الصناعية.

حيث طرحت الاشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الإنفاق على رأس المال الفكري في نجاح المؤسسات الصناعية الجزائرية؟**

وقد توصلت الدراسة أن رأس المال الفكري يعد من المواضيع المعاصرة، التي بدأت نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي، و تظهر أهمية رأس المال الفكري لكونه يعد مصدر توليد ثروة المؤسسات و الأفراد معا، حيث له مساهمة فاعلة في تحقيق و زيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية. و الحقيقة أن عملية الإنفاق على رأس المال الفكري ليست عملية سهلة بل مشروعا اقتصاديا و إن عملية تكوينه في مثل هذه المؤسسات الصناعية هو نتاج عمليات متتابعة و معقدة تحتاج إلى استثمارات كبيرة لفترات زمنية طويلة.

الدراسة الثانية: (دوخي مقدم يمينة، رسالة دكتوراه، 2011-2012)، بعنوان اهمية الاستثمار في راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، واحتوت على الاشكالية التالية " ماهي اهمية الاستثمار في راس المال الفكري في ظل باقتصاد المعرفة؟

حيث خرجت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

• ان اهم ما حدث من المتغيرات والتوجهات من تأثيرات جذرية في المجتمع الانساني هي نتيجة لتطور المعارف البشرية عبر المراحل التاريخية، وما تبعها من تطورات في طرق ووسائل العيش والبقاء.

• تعتبر تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم هي سبب تنمية واشتدادا الميزة التنافسية للمنظمات، كما تعتبر مفتاح نجاح وتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمنظمات المعرفية.

• المنظمات في حالت بحث مستمر على طرق ونماذج لقياس راس المال الفكري باعتباره اصل من اصول المنظمة، والمحاسبة تفرض طرق تقنية لقياسه وحسابه وتسعيره، من اجل قياس مردوديته الفعلية في زيادة ثروة المنظمة.

الدراسة الثالثة: (محمد راتول، رسالة دكتوراه، 2011)، بعنوان " الاستثمار في راس المال الفكري واساليب قياس كفاءته " ، واحتوت على الإشكالية التالية (هل لرأس المال الفكري دور في إدارة المعرفة ؟).

و تمثلت نتائج الدراسة في ما يلي:

• ان تكوين راس المال الفكري في المنظمة ما هو الى نتائج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج الى استثمارات كبيرة واوجه انفاق لفترة زمنية لتكوينها، فاذا كانت بعض المهارات الفكرية يمكن استقطابها بشكل مباشر من سوق العمل فان المنظمة تحتاج ايضا ان تكون مثل هذه المعارف مدخلات تجرى عليها عمليات التحويل المناسب لكي تصبح معارف منظميه تستند عليها في خلق راس المال الغير ملموس.

• تنبثق اهمية الاستثمار في راس المال الفكري من حقيقة مفادها ان العنصر الصناعي قد ولى وتم استبداله بنموذج اخر اطلق عليه عصر المعرفة والذي يقوم على مبدا التوسع في الاعتماد على الموجودات غير الملموسة على حساب الموجودات الملموسة.

• ان تفوق العقول البشرية من خلال ما تنتجه من ابداعات وابتكارات وتحسينات على الآلات والمعدات في اسهامها في نمو القيمة الصناعية والتنافسية للمؤسسة قد جعل تنظيم الكشوفات المالية التي ينظر ال نفقات راس المال الفكري كمصروفات فقط امرا غير مقبول ان لم نقل انه خطأ استراتيجيا وقد حان الوقت لتغييره وبناءه على اسس معاصرة تتناسب والتطور الحاصل للنظرة الى العاملين كراس مال بشري استراتيجي.

• مساهمة الدراسة: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات المذكورة سابقا على طرق و اساليب قياس راس المال الفكري و مدى تأثير مكوناته على الاداء التنظيمي للمؤسسات بغض النظر عن القطاع المستهدف او الدولة التي اجريت فيها الدراسة، وعليه فان هذه الدراسة لن تخرج عن الاطار العام لهذه الاشكالية، لكن ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو

انها درست طرق ومصادر تمويل عملية الاستثمار في مكونات راس المال الفكري، وفيما يلي اهم النقاط التي تميز الدراسة الحالية:

- **على الصعيد النظري:** تتميز هذه الدراسة بتسليطها الضوء على جملة من المفاهيم التي لازالت حديثة العهد في الدراسات العربية.

- **على الصعيد الميداني:** استهدفت هذه الدراسة على قطاع التعليم العالي (الجامعة)، وذلك من أجل البحث في مصادر تمويل استثمارات الجامعة في مكونات رأس مالها الفكري.

- **على الصعيد العملي (التطبيقي):** هدفت هذه الدراسة الى معرفة مصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري وهو ما يسمح للمؤسسات بتحسين استثماراتها فيه، وعليه يمكن للمؤسسات الجزائرية عامة والجامعات بصفة خاصة (باعتبارها مكان الدراسة) الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من اجل تحقيق اهدافها.

ثالثا: اهمية الدراسة

تتجلى اهمية الدراسة في ان موضوع راس المال الفكري يكتسب اهمية بالغة في مجال علوم التسيير، حيث له قدر علي من الاهمية نظرا للدور الفعال الذي يلعبه راس المال الفكري في تحسين اداء المؤسسات، ومعرفة الطرق والاساليب ومصادر تمويل الاستثمار فيه، وهو ما يمكن ان تستفيد منه المؤسسات الجزائرية عموما وجامعة المسيلة بصفة خاصة باعتبارها مكان الدراسة الميدانية.

رابعا: اهداف الدراسة

•إبراز مفهوم و أهمية رأس المال الفكري و دوره في المؤسسات التي تعتمد على المعرفة لتعرف على المكونات الأساسية لرأس المال الفكري.

• التركيز على الأسس و المقومات الأساسية لعملية تكوين رأس المال الفكري و أوجه الإنفاق فيه.

خامسا: دواعي اختيار الدراسة:

باعتبار ان موضوع راس المال الفكري وكيفية تمويله يدخل ضمن اهم التوجهات الحديثة في علوم التسيير خاصة في تخصص الادارة المالية، في ضل المفاهيم الحديثة التي تطرق لها الموضوع، فقد كانت هناك عدة دوافع موضوعية وذاتية للخوض في هذا المجال من البحث:

الدوافع الموضوعية: قلة الدراسات التي تطرقت الى هذا النوع من الدراسات خاصة على مستوى الجامعات الجزائرية ومن ثم احل اثراء المكتبات الجامعية.

الدوافع الذاتية: تتمثل في تخصص الدراسة الا وهو الادارة المالية للمؤسسات وما يتعلق بها من تمويل وهو عنصر لا يتجزأ من مالية المؤسسة اضافة الى ان الموضوع محل الدراسة غاية في الاهمية.

سادسا: منهج الدراسة

استلزم انجاز هذا البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الاكثر تناسبا مع موضوع البحث وذلك بعرض مفهوم راس المال الفكري، وكذا عرض مختلف مصادر تمويله، و اعتمدنا ايضا في الدراسة الميدانية على منهج دراسة الحالة معتمدين في ذلك على المقابلة والملاحظة وكذلك تحليل الوثائق بما يتماشى وطبيعة الدراسة.

سابعا: هيكل البحث

للإجابة على اشكالية البحث واختبار فرضيات لتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى فصلين :

الفصل الاول: مفاهيم عامة حول راس المال الفكري، حيث تطرقنا الى مفهوم واهمية راس المال الفكري.

وتطرقنا ايضا الى مصادر تميل الاستثمارات في المؤسسات.

الفصل الثاني: سنتطرق من خلالها الى دراسة تحليلية التي من خلالها نقوم بجمع وتحليل البيانات والمعلومات.

ثامنا: صعوبات الدراسة

لا شك ان بحث اكاديمي يواجه صعوبات عديدة في جمع بياناته، خاصة اذا كان يستدل بالأرقام والاحصائيات، ولقد واجهنا صعوبات عديدة اثناء انجازنا اياه اهمها:

1. نقص المعلومات والمراجع المنشورة عن راس المال الفكري مثل تحد امامنا من اجل دراسة العلاقة بين راس المال الفكري ومصادر تمويله.

الفصل الاول:

الاطار النظري لراس المال الفكري

ومصادر تمويله

تمهيد:

يعيش العالم فترة غير مسبوقة من التغيير و التطوير المستمر، حيث أدى التحول و الانطلاق نحو الاقتصاد القائم على المعرفة و المعلومات، و التي تعتمد في المقام الأول على الخبراء و المتخصصين والمبدعين و ذوي القدرات المعرفية المتميزة، حيث أصبح تركيز المؤسسات في العصر الحالي على المعرفة المتراكمة في عقول لموارد البشرية و الناتجة عن الممارسة الفعلية للعمل و التوجيه و المساندة من القادة، و تبادل الأفكار و الخبرات مع الزملاء في العمل و التعرض لمطالب العملاء، وكذا نتيجة التكوين وجهود التنمية و التطوير التي تستثمر فيها المؤسسات مبالغ هائلة، فهذه المعرفة المتراكمة والمتزايدة تشكل رأس المال الفكري (Intellectual Capital) في المؤسسة.

وذلك ما دفع المؤسسات للبحث عن طرق لتمويله والاستثمار فيه بشكل يسمح لها بالاستفادة منه وهاذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية راس المال الفكري

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول تمويل الاستثمارات

المبحث الثالث: الانفاق على الاستثمار في راس المال الفكري

المبحث الاول: ماهية راس المال الفكري

في ظل اقتصاد المعرفة اصبحت الموجودات غير الملموسة تشكل الدعامة الاساسية والمورد الاستراتيجي لثروة المؤسسة وازدهارها، وان نجاح المنظمات في بيئة المنافسة الحادة اصبح مرهونا بقيمة هذه الموجودات واستراتيجية ادارتها، وذلك بسبب دورها الفاعل في توظيف قدرات العاملين ومهارتهم وخبراتهم، ولقد اطلق الباحثون عليها مصطلح " راس المال الفكري ".

المطلب الاول: نشأة راس المال الفكري ومفهومه

الفرع الاول: نشأة راس المال الفكري

يمكن تحديد ثلاثة مراحل مهدت لظهور و تطور مفهوم رأس المال الفكري وهي[1]:

المرحلة الأولى: توجهات الاهتمام القابليات البشرية.

امتدت هذه الحقبة من القرن السابع عشر إلى غاية سبعينيات القرن العشرين وقد أكدت على القابليات البشرية عامة فكريا وجسديا، ما أكده الاقتصادي(Petty William) الذي اهتم بقيمة العاملين واختلاف نوعيتهم ومدى تأثيرهم في العملية الإنتاجية وجودة المنتجات.

واستمرت الجهود بهذا الاتجاه حيث في عام 1776 أشار (Adam Smith) في كتابه " ثروة الأمم" إلى تأثير مهارة العاملين في العملية الإنتاجية، وطالب بان تحدد الأجور وفق ما يبدله من وقت وجهد وتكلفة لكسب المهارات المطلوبة.

المرحلة الثانية: توجهات الاهتمام بالقابلية الذهنية.

وهي المرحلة التي امتدت من ثمانينيات القرن العشرين، حيث أصبح المديرون والأكاديميون والمستشارون في جميع أنحاء العالم واعين إلى أن الموجودات غير الملموسة التي تمتلكها المؤسسات كانت في الغالب المحدد الرئيس لأرباحها.

وأخذ تحليل رأس المال الفكري وتحديد اتجاهاته مسارين هما مسار المعرفة والقوى الذهنية الذي يركز على خلق القيمة وتوسيع المجال المعرفي للمؤسسة، ومسار الاعتماد على الموارد من خلال الاهتمام بكيفية خلق الأرباح من المزيج للموارد المادية والفكرية للمؤسسة.

[1] موساوي زهية، دور التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في المحافظة على راس المال الفكري كميزة، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص ص 103-105.

المرحلة الثالثة: تكثيف الجهود البحثية وولادة النظرية

في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، تكاثفت الجهود البحثية حول موضوع رأس المال الفكري في محاولة لإيجاد فهم مشترك فيما بين الباحثين و الشركات، والاتفاق على مبادئ و ممارسات هذا الموضوع، وتأسيس على ذلك فإن الجهود آنفة الذكر قد ركزت أساسا على إيجاد نظرية لرأس المال الفكري، حيث صيغت افتراضات النظرية على النحو الآتي:

1. إن قيمة رأس المال الفكري كموجود غير ملموس يتجاوز قيمة الموجودات الملموسة بعدة مرات ؛
2. إن رأس المال الفكري هو المادة الأم التي تتولد منها النتائج المالية؛
3. إن المقياس المالي لرأس المال الفكري يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها؛
4. إن رأس المال الفكري يعد أداة تحليل استراتيجي.

الفرع الثاني: مفهوم راس المال الفكري

اتسع مفهوم راس المال الفكري ليشمل كل المكانيات المادية والمالية والعينية والمعنوية والثقافية المتاحة للمنظمة، حيث اطلق عليه مجموع المهارات والخبرات والتعليم والمعرفة المتراكمة في العنصر البشري مصطلح راس المال البشري، ثم تحول الاهتمام في عصر المعلومات الى التركيز على راس المال الفكري كأحد الاصول غير المادية المؤثرة.

يعرفه (Stewart) راس المال الفكري بانه المادة المعرفية الفكرية، المعلومات، الملكية الفكرية، الخبرة التي يمكن وضعها بالاستخدام لتنشئ الثروة.[1]

ويعرف (Awad&Ghaziri) ايضا راس المال الفكري هو خبرت العاملين في الشركة، النظرة الخاصة بالشركة والملكية الفكرية، ويرى الباحثان ان راس المال الفكري لا يمكن تقييمه لأنه ذلك النوع من الموجودات الذي يمكن ان يستخدم من قبل اكثر من شركة وبأكثر من طريقة في ذات الوقت.[2]

ويشير (Drucker) ان راس المال الفكري يتمثل في نخبة الكفاءات و القدرات المعرفية والتنظيمية والتي يمكن من لنتاج الافكار الجديدة او تطوير الافكار القديمة، بما يمكن للمؤسسة من توسيع حالتها

[1] عادل حرحوش المفرجي و احمد علي صالح، راس المال الفكري طرق قياسه واساليب المحافظة عليه، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2007، ص 17.

[2] سعدون حمود الربيعاوي، راس المال الفكري، دار غيداء للنشر و الطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015، ص60.

السوقية وتعظيم نقاط القوة ويجعلها في موقع يمكنها من اقتناص الفرص المناسبة، ولا يتركز راس المال الفكري في مستوى تنظيمي معين دون غيره، كما لا يشترط توافر شهادة اكاديمية لمن يتصف به.[1]

كما عرفه (Malone & Edvinsson) انه يتكون بفعل تداخل العناصر الثلاثة التالية:

الافراد، الانظمة ومكونات السوق، فالأفراد والمسيرون يمثلون راس المال البشري والذي يعبر عن ما يستطيع به الافراد القيام به فرديا او جماعيا، وبالنسبة للأنظمة فإنها تتمثل في المعارف المستقلة عن الافراد والتي تشمل البراءات، العقود، قواعد البيانات وتقنيات الانتاج، اما فيما يخص مكونات السوق فتتمثل في علاقات المنظمة مع محيطها الخارجي (موردون، زبائن، موزعون).[2]

ومن التعارف السابقة يتطلب الامر منا، فهم وتحليل راس المال الفكري وتمييزه عن راس المال المادي، حيث تستند المقارنة والمقاربة بين الاصول المعرفية والاصول المادية على ابعاد اساسية للتمييز والاختلاف نبرزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): ابعاد التمييز بين راس المال المادي و راس المال الفكري.

البيانات	راس المال المادي	راس المال المعرفي
السمة الأساسية	– مادي– ملموس ومنظور	– اثيري – غير ملموس وغير منظور
الموقع	–داخل الشركة	– في رؤوس الافراد
النموذج الممثل	– الالة	– الفرد
العوائد	– متناقصة	– متزايدة
نمط الثروة	– في الموارد	– في الانباه والتركيز
الافراد	– العمال اليدويون	– عمال ومهنيو المعرفي
القيمة	قيمة استعمال وقيمة تبادل	– قيمة تبادل عند الاستعمال
القوة والضعف	دور تقادم (ضعف)	دور توليد وتعزيز ذاتي

المصدر: نجم عبود نجم، ادارة اللاملموس، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، ص289.

[1] امين نور الدين، الاستثمار في راس المال الفكري ودوره في تحسين اداء المنظمة (دراسة احصائية)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013، ص4.

[2] حوحو مصطفى، الاستثمار في راس المال الفكري كأداة لتطوير اداء المنظمات المتعلمة، اطروحة دكتوراه، علوم تسيير، جامعة تلمسان، 2016، ص44.

يتبين من خلال الجدول تفوق راس المال الفكري او الاصول الفكرية على الاصول المادية من حيث الابعاد المختلفة، وايضا من خلال زيادة قيمة المنظمة بصفة مستمرة من خلال الاصول المعرفية يبدو جليا صعوبة قياس الاصول المعرفية مقارنة بالأصول المادية ومما يزيد من صعوبة المهمة ان الاصول المادية لها حياة محدودة او عمر انتاجي محدد بينما نجد ان الاصول الفكرية لها قيمة مفتوحة النهاية لأنها بالأساس التكويني والوظيفي ليست لها قيمة خطية ممكن استخلاصها من مدخلات مباشرة، وانما نتاج مبتكر لشبة معقدة من القيم.

المطلب الثاني: خصائص راس المال الفكري.

ظهر في تعاريف راس المال الفكري انه يمثل مجموعة من الافراد الذين يتمتعون بقدرات معرفية وتنظيمية تميزهم عن غيرهم من الافراد العاملين والذين يتوزعون على مختلف مستويات الهيكل التنظيمي، ولا يشترط توافر شهادة اكاديمية بمن يتصف به، ولتأكيد ذلك بشكل وضوحا نلخص الخصائص التالية[1]:

1- الخصائص التنظيمية: يمكن حصرها في اربع صفات اساسية هي: المستوى الاستراتيجي، نوعية الهيكل، الرسمية والمركزية، فبالنسبة للمستوى الاستراتيجي نجد ان راس المال الفكري ينتشر في المستويات كلها وبنسب متفاوتة، اما بخصوص الهيكل التنظيمي الذي يناسب راس المال الفكري فهو بالتأكيد الهيكل التنظيمي المرن، اما فيما يحص الرسمية والمركزية فيستخدم راس المال الفكري الرسمية بشكل منخفض جدا ويميل الى اللامركزية في الادارة بشكل واضح.

2- الخصائص المهنية: تشمل ثلاث صفات اساسية هي: التحصي الاكاديمي، المهارة والخبرة، فبالنسبة للتحصيل الاكاديمي قليس من الضروري ان يكون الافراد حاصلين على شهادات اكاديمية من اجل تكوين راس المال الفكري ولكن نكمن الضرورة في اهمية مواصلة تعلمهم التنظيمي وتدريبهم الاثرائي، اما بخصوص المهارة والخبرة فيمتاز راس المال الفكري بمهارات عالية ومتنوعة وكذلك بخبرات عريقة.

3- الخصائص السلوكية والشخصية: تتكون ايضا من ثلاث صفات رئيسية هي المخاطرة، عدم التأكد والمبادرة، فبالنسبة للمخاطرة فان راس المال الفكري يميل الى المخاطرة بدرجة كبيرة، اما فيما يخص درجة التأكد فهو يحبذ التعامل مع الموضوعات التي تتسم بحالة عدم التأكد، وبخصوص المبادرة فان راس المال الفكري ميال الى المبادرة وتقديم الافكار والمقترحات البناءة ولديه القدرة على حسم القرارات دون تردد ولديه مستويات ذكاء عالية ومثابرة حادة في العمل وثقة عالية بالنفس.

[1] موساوي زهية، مرجع سابق، ص ص103 105.

المطلب الثالث: مكونات واهمية راس المال الفكري.

الفرع الاول: مكونات راس المال الفكري.

لقد تركزت جهود الباحثين بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي على قياس راس المال الفكري، حيث تم اقتراح عدة نماذج لمكونات او عناصر راس المال الفكري تراوحت بين البسيط الواضح الى المعقد المركب الذي يحتاج الى كم هائل من المؤشرات والمعلومات لأغراض المتابعة والتقييم والمقارنة، وابسط هذه النماذج الذي اقترحه (Stewart, 1997) حيث بين ان راس المال الفكري يتكون من ثلاثة عناصر راس المال البشري، راس المال الهيكلي، راس المال العلائقي(الزبوني) [1]:

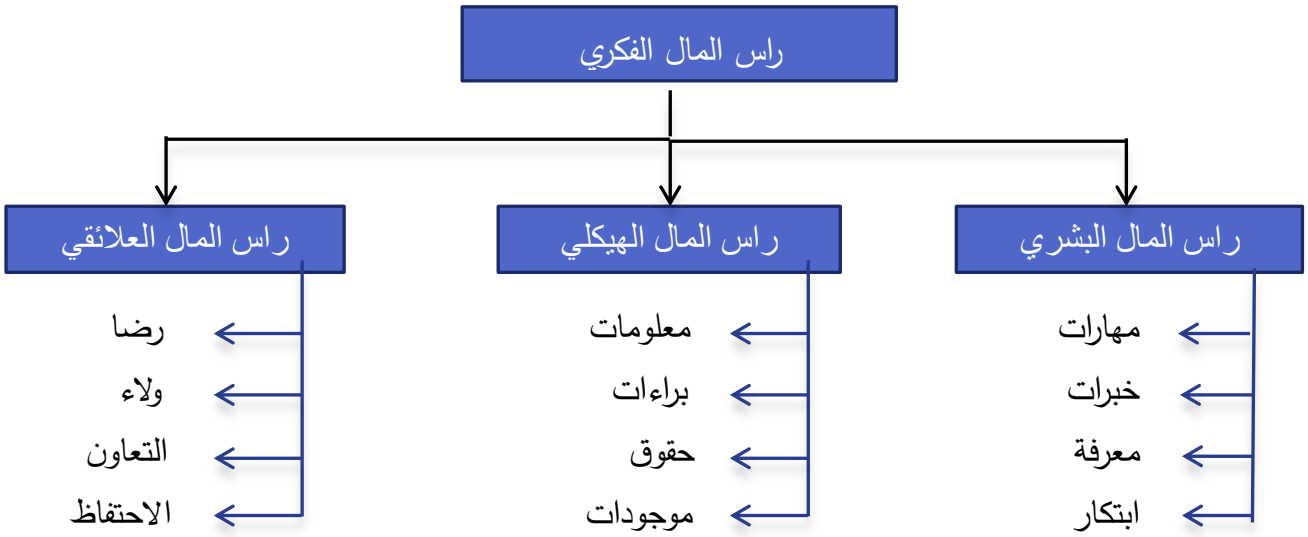

الشكل رقم(1) : مكونات راس المال الفكري.

المصدر: محمد راتول و احمد مصنوعة، ملتقى دولي حول "راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 14.

1. **راس المال البشري:** عرف راس المال البشري بانه القدرات الانتاجية للأفراد اي المعرفة والخبرات والقابليات التي تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمة، ويمكن وصفه بانه كفاءة اجتماعية للمنظمة وظيفته وضع افضل الحلول للزبائن من خلال معرفة يمتلكها الافراد العاملين، وهذا يعني بانه يشمل جميع الافراد الذين ينتمون للمنظمة ويعملون فيها، ويتميز في انه احد اكبر واهم الموجودات المهمة في التنظيم، فهو الذي يوفر المنتجات الخدمة التي يطلبها الزبون، وهو المعرفة والاداء والخبرة والمهارة، كما يتضمن الابداع والابتكار، وهو الذي لا يمكن امتلاكه او التعاقد معه وذلك لكونه مخيرا بين البقاء او المغادرة وله الخيار الكامل بالعودة في اليوم التالي للمنظمة.

[1] حوحو مصطفى، مرجع سابق، ص ص 52 55.

2. راس المال الهيكلي: يوصف بانه البنية التحتية الداعمة لراس المال البشري ويتضمن الطرق التنظيمية، الاجراءات، الاجتماعيات، مصادر المعلومات، وحقوق الملكية الفكرية، كما يمثل القابلية التنظيمية للمنظمة التي تواجه احتياجات السوق اذ يعد المعرفة المكتسبة والمقامة في هيكل المنظمة وعملياتها وثقافتها، وهو يمتلك ويترك في مكان العمل عند مغادرة العاملين لعملهم، ولهذا يمثل الممتلكات الحقيقية للمنظمة والتي يمكن التعامل معها في اي وقت ومقايضته ومقاسمته واعادة انشائه على العكس من راس المال البشري.

3. راس المال الزبائني(العلائقي): يمثل راس المال الزبائني احد المكونات الاساسية لراس المال الفكري، اذ انه يبرز المال الفكري ويحوله في صورة قيمة للعلاقات والاداء المنظمي، متضمنا العلاقات مع الزبائن والمجهزين ممن يملكون المعرفة، وهو يعكس علاقات المنظمة وتفاعلاتها مع العالم الخارجي وعلاقات التنظيم الخارجية وشبكات المعلومات فحدوده هي كل العلاقات التي تكون خارج حدود المنظمة.

الفرع الثاني: أهمية رأس المال الفكري

تبرز أهمية رأس المال الفكري انطلاقا من كونه من أكثر الموجودات قيمة في ظل العصر المعرفي، هذا باعتبار أنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم، فضلا عن ابتكاراتهم المتلاحقة وتتمثل هذه الاهمية في[1]:

1. يعد رأس المال الفكري السلاح الأساسي للمنظمة في عالم اليوم وذلك بسبب أن الموجودات الفكرية تمثل القوة الحصينة التي تضمن البقاء للمنظمة؛

2. يعد وجوده في المنظمة بمثابة ميزة تنافسية، نتيجة ما تقدمه هذه الرؤوس في معرفة مفيدة وقدرة المنظمة تلك على استثمار تلك المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية؛

3. إن المعرفة المقدمة في رأس المال الفكري فريدة وغير متاحة وتقدم إسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة إنتاجها بالمقارنة مع مثيلاتها؛

4. يعد رأس المال الفكري مصدر جوهري للميزة التنافسية فالمنظمات تتنافس على أساس المعرفة والميزة للمعلومات وبذلك غدا رأس المال الفكري مسئولا عن عملية تحويل مورد ومعرفة متميزة إلى مساهمة ذات قيمة اقتصادية في السوق.

[1] حوحو مصطفى، مرجع سابق، ،ص47.

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول تمويل الاستثمارات.

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما أو في بلد معين ، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة و كذلك مواكبة العصر ما جاء معه من تطور تكنولوجي و تقدم و باعتبار الاستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد تسهر الدولة على تنشيطها و توسيعها حسب أهدافها و مهامها و ذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية و القروض المختلفة وعليه لابد من إعطاء الاهمية الكاملة لعملية التمويل و ما ينجر عنها من مصادر التمويل و أنواع التمويل و كذلك ما يأخذه المسير على وجه الخصوص من معايير و مخططات.

المطلب الاول : تطور ومفهوم التمويل.

الفرع الاول: تطور مفهوم التمويل.

يعتبر التمويل كوظيفة أساسية و هامة من وظائف المؤسسة، مما دعى لضرورة وضع المبادئ اللازمة والنظرية في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من الصعب تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل[1].

ولقد حاول الباحثون ابراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه الا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفر المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام او خاص " وبعبارة أخرى هو عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين او المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف براس المال الاجتماعي.

غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال واستخدامها للتشغيل او تطوير المشروع يمثل النظرية التقليدية للوظيفة التمويلية وهي نظرة تذكر أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة ولذلك فانه لابد لكي يكون هذا التعريف متماشيا مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل أن يفهم على انه يتضمن بجميع القرارات التي تتخذها الادارة المالية بجعل استخدام الاموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة و دراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر الى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن اعمال كثيرة اخرى في المشروع كالإنتاج والتسويق....الخ.

ففي الاقتصاديات المعاصرة بشكل التمويل أحد الانشطة الرئيسية لتطوير قوى المنتجة وبالتالي الانتاج فهو يحدد مسار راس المال نفسه وبخاصة اللحظة الاساسية في تحويل راس مال منتج، وبدون

[1] محمد الناشر، الادارة المالية، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1979، ص52.

الوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الانتاج وذلك لا يتحقق الا عن طريق المبادلة في اسواق معينة وهذا تأكيد لمقولة المال هو قوام الاعمال، من الدولة وكذا من الخارج وذلك لتسهيل القيام بجملة من الانشطة حسب الدور الذي يلعبه كل من متعامل اقتصادي من المتعاملين السابقين[1].

فالمؤسسات تحتاج الى موارد مالية أولا من أجل الخصول على المعدات والتجهيزات ، وثانيا من أجل مواكبة التطور الصناعي والتجاري، وأخيرا من أجل تسديد التزاماتها واستحقاقاتها من اجور ومصاريف وغيرها.

والخواص يقعون في الحاجة للمال بسبب الفرق الموجود بين مستوى مداخيلهم ومستوى المصاريف التي يجب ان يقوموا بها، وعليه فالصعوبات المالية لديهم تنبع اما من صعوبات مؤقتة في السيولة او في ضرورة تسديد مصاريف استثنائية، او الرغبة في اقتناء اور استبدال معدات، الرغبة في الحصول على ملكية أي تحقيق استثمار عقاري.

الفرع الثاني: تعريف التمويل.

هناك عدة تعاريف ومفاهيم تشرح عملية التمويل، وسنكتفي بذكر بعضها.

يعرف التمويل على انه عمليات تحضير واعداد الاموال في اوقات الحاجة اليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية[2]:

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له؛
- البحث عن مصادر التمويل؛
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان.

ويعرف ايضا بانه توفير الاموال (السيولة النقدية) من اجل انقاذها على الاستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك[3].

كما يعرف على انه "احد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الاموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الافراد ومنشئات الأعمال والحكومات".

---

1 طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان، 2002، ص21

2 ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص31.

ويعرف ايضا على انه "توفير الاموال الازمة لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر الازمة له"[1].

المطلب الثاني: أهمية التمويل.

تتبع أهمية التمويل للمؤسسات من أهمية تلك المؤسسات ذلك لاقتصاديات الدولة جميعا، فهي أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ المؤسسات الصغيرة قبل أن تظهر المؤسسات الكبيرة، ويمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي[2]:

- يعتبر التمويل طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وهذا لقدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة واعداد قاعدة عمالية وتفعيل مشاركة المرأة وخلق زوج التكامل والتنافس بين مشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتصنيف الفجوة بين الادخار والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، زيادة الصادرات والاحلال محل الواردات مما ينعكس اجابيا على ميزان المدفوعات، ويساعد في استقرار سعر الصرف وبحجم ارتفاع الأسعار؛
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة؛
- يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من وحدات ذات الفائض الى وحدات ذات العجز؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية، ويقصد بالسيولة توفر الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون فائدة كبيرة؛
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحددة لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخدام أمثلا بما يتجانس وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطرة مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة ، وأن اختيار طرق التمويل يعتبر أساس

[1] يسين بوناب، دور نظام التمويل الاسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص2.

[2] عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر ، 2001، ص3،

السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته اذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل مما يمكن[1].

المطلب الثالث: أنواع مصادر التمويل.

ان الهدف من التعرف على انواع الاموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منها هو امكانية المفاضلة والاختيار بينها بأفضل الشروط والوصول الى هيكل التمويل الذي يتحقق معه الهدف الاساسي الإدارة المالية وهو تعظيم قيمة المنشاة.

الفرع الاول: مصادر التمويل طويلة الاجل.

وتنقسم الى قسمين اساسيين تبعا لمصادر الحصول عليها.

1. **التمويل عن طريق حقوق الملكية:** وينقسم هذا النوع من التمويل الى التمويل بالأسهم العادية، التمويل بالأسهم الممتازة واخيرا التمويل بالأرباح المحتجزة وفيما يلي توصيلها.

• **التمويل بالأسهم العادية:** يتكون رأس مال الشركة المساهمة من عدد من الحصص المساهمة، ويطلق على كل حصة لفظ "سهم" وهذه الأسهم يمكن تقسيمها الى طبقتين: الأولى لها حق الأولوية في الأرباح الموزعة، ولذلك تسمى بالأسهم الممتازة وأصحابها هم الملاك الممتازين وهذه الاسهم غالبا ما تكون ممتازة أيضا بالنسبة لأصول الشركة أي بها حق الحصول على قيمتها الأسمية مضافا اليها أي ارباح متجمعة قبل ان يحصل حملة الأسهم الأخرى على أية توزيعات وذلك في حالة التصفية، أما الطبقة الثانية من الأسهم الأخرى فيكون لها الحق فيما تبقى من أرباح وأيضا فيما تبقى من الأصول وهذه الأسهم العادية وحملتها هم الملاك الباقون ، وتمثل الاسهم العادية من وجهة نظر الشركة وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويلة الأجل.

وتعتمد الشركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون تاما على الاسهم العادية في تمويلها الدائم وخصوصا عند بدء التكوين وشركة المساهمة غير ملزمة بدفع أي عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم [2].

• **التمويل بالأسهم الممتازة:** تمثل الأسهم الممتازة مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية شأنه من شأن السهم العادي، ولحامل الأسهم الممتازة الاولوية على الاسهم العادية في انواع التصفية.

كما أنه له الحق في توزيعات سنوية تحدد بنسبة مئوية ثابتة عن القيمة الاسمية للسهم واذا لم تتحقق ارباح في سنة مالية ما او تحققت ارباحا وقررت المنشاة عدم توزيعها، حينئذ لا يحق لها اجراء توزيعات

[1] هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص78.
[2] عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سابق، ص3.

لحملة الاسهم العادية في أي سنة لاحقة مالم يحصل حملة الاسهم الممتازة على التوزيعات المستحقة لهم في السنوات السابقة ومع ذلك فقد تنص بعض عقود التأسيس على غير ذلك أي تنص على ان الحق في التوزيعات يكون فقط عن السنوات التي تحققت فيها الارباح[1].

• **التمويل بالأرباح المحتجزة:** هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها، خلال السنة الجارية او السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها "احتياطي" بين بغرض تحقيق هدف معين مثل : احتياطي اعادة سداد القروض، احلال وتجديد الآلات.....الخ[2].

واذا نجحت المؤسسة وحققت ارباحا تقوم عادة بتوزيع جزء منها والاحتفاظ بالجزء الاخر ليكون لتمويل نمو المنشاة، وفي المؤسسات الناجحة يكون هذا المصدر على مستوى سنوات اهم من راس المال المقدم من طرف المساهمين.

2. الاقراض طويل الاجل

ويمثل جزءا من التمويل طويل الاجل الذي يكون مصدره من خارج المنشاة وينقسم الى قسمين اساسيين هما: القروض طويلة الاجل ،السندات.

• **التمويل بالقروض طويلة الاجل:** تهدف المؤسسات من خلال اللجوء الى استعمال هذا النوع من القروض الى تمويل الاستثمارات التي تمتد على فترة زمنية طويلة، وتتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكلفتها، وعملية تحصيل ايرادات الاستثمارات يكون على مدة طويلة، لهذا فالقروض طويلة الاجل تأتي لتلبية هذا النوع من الاحتياجات حيث انها تفوق مدة 7سنوات لتصل حتى 20سنة، وهي موجهة اساسا لتمويل الاستثمارات الضخمة.

ونظرا لطبيعة هذه القروض وما تنطوي عليه من مخاطر عالية جراء قيام البنك بتجديد امواله لفترة طويلة، فان البحث عن الأليات و الوسائل الكفيلة للحد من هذه المخاطر يبقى من الاهتمامات الكبرى لدى البنوك ومن بين الخيارات المتاحة في هذا المجال امام البنوك اشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد، او القيام بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل البدء في عملية التمويل.

---

[1] ابراهيم منير هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، منشأة المعارف الاسكندرية، 1998، ص20 22.

[2] مرجع نفسه، ص531.

• **التمويل بالسندات** : يمتاز السند " مستند مديونية طويل الأجل تصدره المنشآت ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيهم أيضا الحق في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية".

وعليه فالسند عبارة عن عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض)، والمستثمر (المقرض) وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغ معين للطرف الاول الذي يتصعد بدوره برد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل

سبق أن عرفنا التمويل المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة ولكن تقل عن 10سنوات وينقسم هذا النوع من التمويل الى قسمين[1]:

1. **التمويل بالقروض متوسطة الأجل** :عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منظمة على مدار عدد من السنوات تمثل القروض ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهتلاك وبالإضافة الى ذلك فعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى .

ولاشك أن هناك بعض الاستثناءات من هذه القواعد في بعض الأحيان، وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض ان كانت قروض البنوك عادة تتراوح بين سنة واحدة وخمسة سنوات فقط في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح بين 5 الى 10 سنوات وهذا معناه ان جزءا من قروض شركات التأمين يمكن اعتباره قروض طويلة الأجل وعليه فكثيرا ما تتعاون أحد البنوك مع شركة التأمين لتقديم قروض كبيرة يعجز عن تقديمه أيا منها فقط لإحدى الشركات على أساس أن يتم السداد أولا للبنك ثم بعد ذلك شركة التأمين ويتميز هدا النوع بالسرعة والمرونة.

2. **التمويل بالاستئجار**: تهدف بعض المنشآت الى "استخدام" المباني والمعدات وبالتالي هدفنا ليس" اهتلاك" هذه التحصيلات، وان كان الإهلاك في معظم الأحيان يحقق بها هذا الهدف وقد ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التحصيلات بدلا من شرائها وبعد أن كان الاستئجار قاصرا على الاراضي والمباني فقد أصبح يمثل جميع الأصول الثابتة تقريبا.

ونظريا فان الاستئجار يشبه الاقتراض الى حد كبير وبالتالي فيترتب عليه رفعا ماليا مثله في ذلك مثل الاقتراض ويتخذ الاستئجار أشكال حديثة اهمها بيع ثم استئجار، استئجار الخدمة، والاستئجار المالي.

[1] عبد الحكيم قادري، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2007، ص70.

الفرع الثالث: مصادر التمويل قصيرة الأجل

هناك العديد من مصادر التمويل قصيرة الاجل نذكر منها[1]:

1. **الائتمان التجاري:** يمكن تعريفه بأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في قيمة الملتزمات الآجلة للسلع التي تتجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وعيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل بل وقد يكون المصدر الوحيد قصير الأجل المتاح لبعض المنشآت هذا يطلق على الائتمان التجاري الائتمان التلقائي نظرا لأنه عادة ما يزيد وينقص مع التقلبات في حجم النشاط، بمعنى يتاح بالقدر الملائم وفي الوقت المناسب وتعد هذه واحدة من أهم مزايا الائتمان التجاري، يضاف اليها أنه يتم دون اجراءات او تعهدات رسمية .

2. **التسهيلات الائتمانية المصرفية:** هي اتفاقيات مصرفية ائتمانية تلتزم البنوك بموجبها بتقديم قروض قصيرة الأجل بحد أقصى لا تتعداه، وبحد هذا الحد الأقصى للقروض على ضوء المركز المالي للشركة وقدرتها الاقتراضية واحتياجاتها التمويلية والتدفقات النقدية للبنك رفض القروض المطلوبة للشركة.

3. **المستحقات :** يمكن اعتبارها مصدر تمويلي شرط ألا تسبب آثار ضارة، وهي أموال يتم الحصول عليها من المصروفات المستحقة كالضرائب أو الأجور حيث تقوم المنشأة بالاستعانة بهذا المصدر التمويلي كما استطاعت ذلك لأطول فترة ممكنة.

4. **السحب على المكشوف:** هذا النوع من مصادر التمويل شاع استخدامه في شركات القطاع العام ومازال يعتبر من المصادر التمويلية قصيرة الأجل لشركات قطاع الأعمال، ويتلخص تعريف هذا المصدر التمويلي في أنه اتفاق بين الشركة والبنك التجاري على السماح للشركة بتحرير شيكات تفوق قيمة ما هو متاح من رصيد في حسابها الجاري وبحد أقصى متفق عليه، فاذا تقدم للبنك أحد المتعاملين مع الشركة بشيك لا يوجد مقابل رصيد لحسابها الجاري قام البنك بصرف في حدود الحد الأقصى، ويعتبر الرصيد السلبي بمثابة قرض يستحق عليه فائدة تقدر على أساس يومي.

5. **قروض المقاولين:** توفر البنوك التجارية للمقاولين قروض لتمويل مراحل محددة من مشروعات الأعمال المتعاقدين عليها، وهي أعمال محددة القيمة والوقت اللازم للتنفيذ ويكون في استطاعة المقاولين تسديد القروض على أقساط من الدفعات التي يستلمونها مقابل كشوفات انجاز مراحل المشروع.

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل و اصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1997، ص63.

6. التمويل بالأوراق التجارية: هي عبارة عن أوراق وعد بالدفع تصدرها شركات كبيرة معروفة ذات مراكز مالية كبيرة وتباع عن طريق مختصين للبنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار.

7. التمويل بضمان المخزون: الحصول على تمويل بوصف كل أجزاء من المخزون لصاح مقرض الأموال وبذلك يحدد المقرض نسبة الأموال التي يقرضها بالمقارنة مع المخزون سواء للتكلفة القيمة السوقية وتكلفة هذه الأموال.

8. التمويل بضمان الحسابات المدنية: يمكن للشركة أن تقترض من البنك بضمان حساباتها المدنية، حيث تقوم بتخصيص متحصلاتها من هذه الحسابات لصالح البنك، وفي نفس الوقت تظل هذه الشركة ملتزمة تجاه البنك بتسديد أية حسابات مدنية تختلف عن الدفع[1].

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص65.

المبحث الثالث: الانفاق على الاستثمار في راس المال الفكري

أصبحت المؤسسات التعليمية تستثمر بقدر أكبر في الأصول المعنوية والمتمثلة في راس المال الفكري، مما يستدعى البحث عن طرق لتمويله و المحافظة عليه، وتحقيق اكبر منفعة منه من خلال وصفات المعرفة و التجديد والإبداع، و يعد رأس المال الفكري أحد المتغيرات المعاصرة التي تسهم في الرفع من أداء المؤسسات خاصة إذا تم الإنفاق والمحافظة على عناصره.

المطلب الاول: الاستثمار في راس المال الفكري

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه الموارد المالية التي تخصصها المؤسسة لمشروع استثماري مقترح تنفيذه خلال فترة زمنية معينة، أي أنه حجز أرصدة حاضرة من أجل الحصول على عائد مستقبلي في صورة وفر أو زيادة في قيمة رأس المال المستثمر، و عموما يعرف الاستثمار الفكري أنه توظيف الأموال من قبل المؤسسة بغية الحصول على الموارد البشرية العالية في مجال المعرفة و إعادة تأهيل و تدريب العاملين في مجال المعرفة و تكوين الخبرات المعرفية أو بغية الحصول على بيانات و المعلومات و خزنها و تحديثها واسترجاعها[1].

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار في راس المال الفكري

يقصد بالاستثمار في رأس المال الفكري تلك المدخلات التي تقوم بها المؤسسات في ميدان تدعيم المواهب البشرية و ترقية و تطوير التقنيات و المهارات التي تعزز المنافع التنافسية و تسمح بتكوين قيمة فريدة تبقى بعيدة عن منال المؤسسات الأخرى، و هذا يعني أن الاستثمار في تعليم العاملين و ترقية مهاراتهم هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي أساسي ترتكز عليه المؤسسة في راس مالها الفكري.

كما يشير مفهوم الاستثمار في رأس المال الفكري إلى توظيف الأموال من قبل المؤسسة في الأصول الثابتة أو المتداولة بغية الحصول على الموارد المعرفية التي تتمثل في الحصول على الموارد البشرية العالية التخصص في مجال المعرفة و إعادة تأهيل و تدريب العاملين في مجال المعرفة و تكوين الخبرات المعرفية، تتجسد أهمية الاستثمار في الرأس المال الفكري من خلال الجوانب التالية[2]:

– يعد زيادة الاستثمار في رأس المال الفكري مؤشر لقياس ربحية المؤسسة و يساهم بشكل فاعل في تحقيق العوائد المالية العالية للمؤسسة؛

---

[1] دحماني عزيز، مساهمة الانفاق على راس المال الفكري في اداء المؤسسة، مذكرة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص81.

[2] مرجع نفسه، ص ص 82- 83.

– إن الاستثمار في مجال رأس المال الفكري يحتم على منظمات الأعمال أن تعرف مستويات الاستثمار الملائمة لها من خلال تحديد الحد الأدنى و الأقصى من المبالغ التي تخصص لغرض الاستثمار؛

– يساهم الاستثمار في رأس المال الفكري على تشجيع الإبداع و الابتكار، حيث توصلت إحدى الدراسات على وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار في رأس المال الفكري و بين الإبداع و الابتكار من قبل الأفراد العاملين في المؤسسات؛

– الاستثمار المعرفي يمكن أن يلعب دورا مهما في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة من خلال تخفيضه لكلف العمل الإداري بنسب عالية؛

– يساهم الاستثمار في رأس المال الفكري المتمثل بالخبرات و المهارات العالية للعاملين في المؤسسة على تعزيز القدرة على إدارة قنوات التوزيع؛

– الاستثمار في الموارد المعرفية يساهم في تعزيز عمليات الإنتاج، فقد أصبحت نظم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة للعاملين ضرورة حتمية في إدارة عمليات الإنتاج الكبيرة.

يعد الإنفاق و الاستثمار في الموارد المعرفية وخاصة رأس المال الفكري مشروعا استثماريا تسعى المؤسسة منه إلى تحقيق نوعين من الأهداف، مادية متمثلة بالوفرات التي يحققها المورد المعرفي جراء انخفاض تكاليف الإنتاج و تحسين نوعية المنتج، إضافة إلى الأهداف غير المادية المتمثلة بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين.

و فيما يلي نموذج للاستثمار يقوم على توجيه الاهتمام نحو بناء الأصول الفكرية " المعرفة " من خلال تحديد مجالات الاستثمار و ما يؤديه ذلك في بناء قواعد هذه الأصول و تراكمها سواء على المستوى البلد أو المؤسسة، مما يؤدي بالضرورة في مرحلة لاحقة إلى قدرات متنامية على إنشاء القيمة، و يتكون من ثلاث مراحل يبنها الشكل الموالي[1]:

[1] نجم عبود نجم، ادارة اللاملموس، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، ص270.

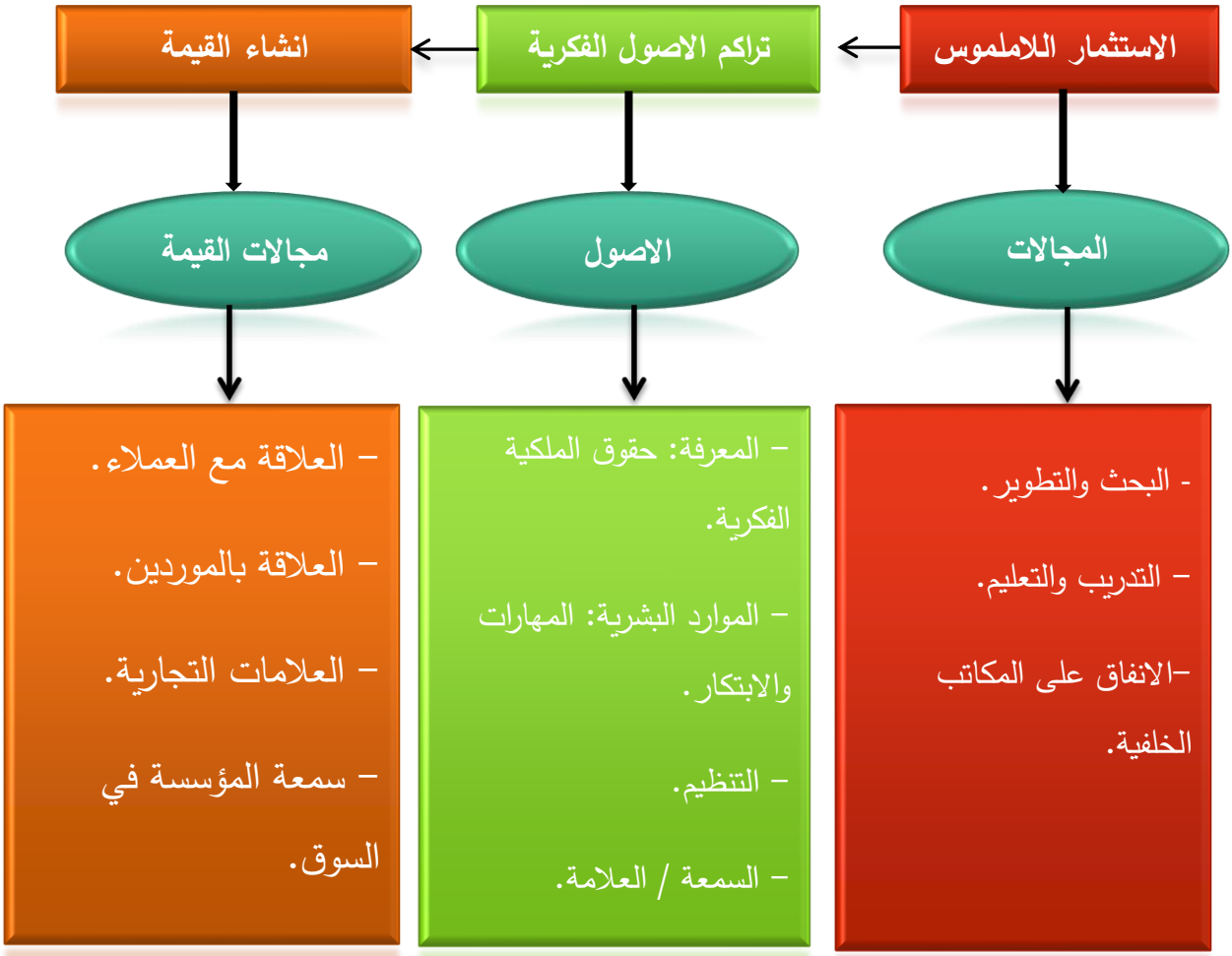

الشكل رقم(2): نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

المصدر: نجم عبود نجم، ادارة اللاملموس، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010،ص271.

• **مرحلة الاستثمار اللاملموس:** حيث لابد من تخصيص الموارد للمجالات الاساسية ، حيث ان مهمة تتمثل في البحث و التطوير (بناء القاعدة العلمية و التكنولوجية)، التدريب و التعليم (بناء رأس المال البشري) والإنفاق على المكاتب الخلفية (موارد العلاقات).

• **تراكم الأصول الفكرية:**هذه المرحلة هي مرحلة استمرار الاستثمار و التعلم و الخبرة المتراكمة بما يجعل الأصول المعرفية والتنظيمية والتسويقية والعلاقات في المستوى الذي يميز البلد أو المؤسسة بهذه الأصول.

• **إنشاء القيمة:** و في هذه المرحلة جني الثمار يمكن إنشاء معرفة جديدة في الأصول الفكرية أو إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين الأداء والإنتاجية جراء التميز في الأصول الفكرية (الخبرات والمعارف)[1].

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 273.

الفرع الثاني: الاشكال المتاحة لإظهار الانفاق على راس المال الفكري

يعتقد كثير من الباحثين أن المداخل التي اعتمدت الطرائق المحاسبية التقليدية و التي تقوم على الموجودات المادية و المعلومات التاريخية غير الملائمة لتقييم رأس المال البشري، و من ثم فهم يرون ضرورة اعتماد مدخل دمج مكونات رأس المال الفكري، و استنادا لما سبق فقد وردت العديد من الرؤى و الدراسات لتحديد المعالجة المحاسبية لرأس المال البشري و منها نجد[1]:

1. راس المال الفكري بوصفه موجود(اصل):

طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة يتم إعداد القوائم المالية و التي تفتقر إلى إظهار و قياس رأس المال البشري و تعالج استثمارات رأس المال الفكري و منها نفقات التدريب و التعلم و التي تظهر كنفقات ضمن قائمة الدخل.

ومنه فان إن قياس قيمة رأس المال الفكري من خلال المنهج متعدد الرؤى للموجودات هو أكثر شمولية للمؤسسات التي تريد أن تكون دقيقة في تشخيص قيمة أدائها لاسيما تلك المؤسسات التي تشكل المعرفة فيها جزء كبيرا من قيمة منتجاها وكذلك ثروتها، وضمن هذا التصور أيد أصحاب النظريات المحاسبية الفكرة القائلة بضرورة معاملة الأفراد، بوصفهم أصولا والاهتمام بقيمهم مع أهمية إظهار أثر المعلومات الكلفوية لمحاسبة الموارد البشرية في القرارات لمالية بالمقارنة مع القرارات القائمة على أساس معلومات مالية تقليدية، و إيمانا بهذا الرأي فإن المؤسسات لم تنفك عن سعيها لإيجاد طرائق دقيقة لتقييم أداء المورد البشري طالما أنه يشكل الموجود الأهم.

2. راس المال الفكري بوصفه التزامات (مطلوبات/ خصوم):

إن الالتزامات حالها حال الموجودات وغالبا ما يعتقد البعض أن الديون تعني أمرا سيئا ولكن ذلك ليس صحيحا دائما لكون الديون هي مسؤولية أو التزام، و ان الوفاء بالالتزامات هو أساس الأعمال التجارية.

إن فهم الالتزامات هو شيء أساسي يقدم بدايات في وضع العاملين على بيانات الميزانية، ومن الأمور المركزية في ذلك هو الإدراك بأنه لا يمكن امتلاك البشر، وان المؤسسات تكتسب الموارد البشرية وتحتفظ بها ويتحقق ذلك الاكتساب من خلال تحمل المؤسسات لمسؤولياتها، وإذا لم يكن لدى المؤسسة مسؤولية أو التزام تجاه الموارد البشرية فإنها قد لا تمتلك أو سوف لن تمتلك موارد بشرية، وفي هذا الشأن يحدد الباحث (Teeke) مناقشة ثلاثة أنواع من الالتزامات[2]:

[1] دحماني عزيز، مرجع سابق، ص ص 85 86.

[2] مرجع نفسه، ص 86.

• هناك تشابه بين الودائع القابلة للسحب لدى المصارف ورأس المال البشري، لأن كلاهما ملكية الشخص الذي يعيرها، فالأفراد يتعاقدون لتخويل شخص ما حق الاستخدام لرأسمالهم البشري أو لمالهم النقدي لفترات محددة من الزمن، وهناك محددات لهذه المقاربة تتمثل فيما يلي:

– سهولة بيان القيمة النقدية لقرض المال وصعوبة تحديد القيمة المالية لرأس المال البشري؛

– عند إعادة الوديعة فان قيمة المبلغ الإجمالي للوديعة الأولية يجري تسديدها، أما بالنسبة لرأس المال البشري فإن المقدار الذي يجري إعادته قد يكون أكثر أو اقل من القرض الأصلي.

• هناك تشابه بين التزامات رأس المال البشري وبين الالتزامات التي يحققها عقد الإيجار، حيث يحاول حاملي السهم والمستثمرين معرفة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ويجري التوصل لاحتساب هذه القيمة باستخدام معدل فائدة مفروض وعدد الدفعات الواجب تسديدها ومبلغ الدفعات والجدول الزمني للمدفوعات وبالتالي فإن قيمة الدين تصبح بالإمكان تخمينها، حيث إن قيمة الدين (الالتزام) المترتب على المؤسسة سيكون بالإمكان استخدام نفس الطريقة لتقييم رأس المال البشري الذي يقرضه العاملون للمؤسسة.

• هناك تشابه بين المسؤولية القانونية للمؤسسة تجاه رأس المال البشري الذي تملكه والالتزامات الأخرى المرتبطة بتحقيق شروط معينة، فالديون المشروطة هي التزامات تعتمد على حصول حدث ما في المستقبل إذ أن حصول الأحداث المستقبلية تلزم المؤسسة بتقديم مدفوعات.

الفرع الثالث: اوجه الانفاق على راس المال الفكري.

استطاع الباحث (April) أن يضع حدودا فاصلة بين الموارد المادية و الموارد الفكرية، فقد أشار إلى أن الموارد المادية تشمل كل تلك الموارد التي تظهر في ميزانية المؤسسة منها على سبيل المثال، العقارات والتجهيزات والآلات وغيرها، في حين إن الموارد الفكرية تتمثل في ثقافة المؤسسة والمعرفة التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع (للعمليات و التصاميم) والمعارف العلمية التي يتقاسمها العاملون وكذلك التعليم المتراكم و الخبرة، أي أن الموارد الفكرية هي قدرات المؤسسة التنظيمية لتلبية متطلبات السوق من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية (نظم معلومات، حقوق نشر و تأليف، براءات اختراع)[1].

والحقيقة أنه بتأمل هذا الرأي نجد أن تكوين رأس المال الفكري في المؤسسة هو نتاج عمليات متتابعة و معقدة تحتاج إلى استثمارات كبيرة ومنه فإن الاستثمار في الموارد الفكرية يعني الأسلوب أو الآلية التي يمكن أن تخصص بها المؤسسة مبلغ معين بغية تكوين جهازها الفكري بشكل علمي وسليم بما يساهم ذلك في تحقيق أهدافها.

[1] April, K. A., Bosma, P., and Deglon, D. A., 2003, IC measurement and reporting: establishing a practice in South African mining, Journal of Intellectual Capital , P 165.

والحقيقة هنا أن العبرة لا تكمن في وجود موارد فكرية و إنما بتوفر مقومات استثمار هذه الموارد و التي تتمثل في الجوانب التنظيمية و وجود المستفيد الواعي الذي يدرك أهمية هذه الموارد و يعرف بدقة مبررات استخدامها و الهدف من الاستخدام و كيفية الاستخدام، و عليه فإن الاستثمار في الموارد الفكرية و خاصة في رأس المال الفكري هو مشروعا اقتصاديا استثماريا تسعى المؤسسة منه إلى تحقيق نوعين من الأهداف، هي أهداف مادية متمثلة بالوفرات التي يحققها المورد الفكري جراء انخفاض تكاليف الإنتاج و تحسن نوعية المنتج، اضافة الى الاهداف الغير المادية المتمثلة بتقديم افضل الخدمات للمستفيدين[1].

حيث الجدول التالي يوضح لنا من خلاله كيفية الانفاق على كل عنصر من عناصر راس المال الفكري:

[1] دحماني عزيز، مرجع سابق، ص88.

الجدول رقم (2): أوجه الانفاق على عناصر رأس المال الفكري.

العنصر	مفهوم العنصر	أوجه الإنفاق على العنصر
صناعة رأس مال الفكري	– قدرة المؤسسة على البحث عن الخبرات المتقدم والمهارات النادرة وجذبها للعمل فيها.	1. تكاليف البحث عن الخبرات المتقدمة. 2. تكاليف جذب المهارات التقنية للمؤسسة. 3. تكاليف تصميم نظام معلومات يسهل مهمة الجذب والاستقطاب.
تنمية رأس المال الفكري	– قدرة المؤسسة على زيادة رصيدها الفكري باستمرار من خلال تعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الأفراد للتعاون في حل المشكلات المعقدة.	1. تكاليف تعزيز قدرات الإفراد العاملين. 2. تكاليف برامج تنمية العلاقات الإنسانية في مجتمع العمل لتقليل المعارضة بين الإفراد العاملين. 3. تكاليف خلق الأنسجة الفكرية وتمثل الأنسجة تعاون مجموعة من الإفراد على التعليم المشترك ونشره بين مجموعة المحترفين.
تنشيط راس المال الفكري	– مجموعة الأساليب المستخدمة من قبل المؤسسة لإنعاش عملية الإبداع والابتكار عند العاملين فيها باستمرار.	1. تكاليف استخدام طريقة عصف الأفكار مع العاملين لإثارة القدرة الإبداعية عندهم، لتوليد اكبر عدد من الأفكار. 2. تكاليف تكوين الجماعات الحماسية والتي تمثل مجموعات نشيطة تحب التحدي والانجازات العالية في العمل.
المحافظة على رأس المال الفكري	– قدرة المؤسسة على الاهتمام بالطاقات الفكرية والنجوم اللامعة من العاملين القادرين على إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة تخدم المؤسسة.	1. تكاليف التدريب والتطوير المستمرين. 2. تكاليف الحفز المادي ولابتكاري. 3. تكاليف تقليل فرص الاغتراب التنظيمي.
الاهتمام بالزبائن (رأس المال ألزبوني)	– مدى اهتمام المؤسسة بآراء الزبائن ومقترحاتهم وأخذها بعين الاعتبار.	1. تكاليف نظام توثيق متطلبات الزبائن. 2. تكاليف تقديم الخدمة للزبائن. 3. تكاليف منح المزايا الإضافية للزبائن.

المصدر: دحماني عزيز، مساهمة الانفاق على راس المال الفكري في اداء المؤسسة، مذكرة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2014-2015، ص89.

المطلب الثاني: الانفاق على مكونات راس المال الفكري.

الفرع الاول: تمويل راس المال البشري.

ان الاهمية المتزايدة لراس المال البشري وخاصة في المؤسسات القائمة على المعرفة، تجعل هده المؤسسات امام مسؤوليات ومهام اساسية من اجل تمويل وتنمية راس مالها البشري، وذلك من خلال العمليات التالية[1]:

1. **استقطاب افضل المواهب البشرية:** وهذا يتطلب ان تكون ذات اتجاهات إيجابية ازاء الذين يأتون اليها من خارجها، ان تدرك ما تحتاج وماذا تختار، ان تكون ذات نظام فعال في عملية الاختيار والاختبار والاستخدام للقادمين الجدد، وان تكون ذات قدرة عالية على تحفيز التعلم المتبادل بين القادمين والعاملين السابقين.
2. **اغناء راس المال البشري من خلال التطوير:** وذلك من خلال التشجيع من خلال برامج تحفيز التدريب والتعليم من جهة والتعلم وتقاسم ونشر المعرفة وتوزيعها داخل المؤسسة من جهة اخرى، وربط الحوافز المادية والمعنوية بالتقييم الدوري لراس المال البشري.

3. **المحافظة على افضل العاملين:** وهذا يتطلب المزيد من برامج التمكين الاداري ومفاهيم واساليب الادارة القائمة على الثقة، وايجاد الارتباط القوي بين رسالة وقيم المؤسسة من جهة وقيم الافراد الشخصية من جهة اخرى، وتحول نمط الادارة من الادارة الامرة الى الادارة الاستشارية التي تقدم خدمات حل المشكلات وازالة العقبات للعاملين الذين يمثلون راس المال البشري في المؤسسة، للحد من عوامل عدم الرضا الذاتي لدى العاملين.
4. **ايجاد بيئة التعلم:** وهذه البيئة هي التي تميز المؤسسات القائمة على المعرفة وهي التي تساعد على تجاوز المشكلة الاساسية لراس المال البشري في انه نهاية اليوم يغادر المؤسسة.
5. **تحديد المخاطر المحتملة والحد منها:** ان الافراد لدى المؤسسات المنافسة الاخرى يمثلون صيدا ذا قيمة عالية لانهم يملكون الكثير من المعلومات والخبرات عن شركاتهم السابقة والقابلة للاستخدام لمصلحة الشركة التي تحصل عليهم، لهذا فليس على المؤسسة الاحتفاظ بالعاملين الا ان تملك تحليلا فعالا للمخاطر المحتملة ومصادرها واتخاذ ما يلزم للحد منها.

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ص145 146.

6. التدريب والتطوير المستمرين: إن التدريب يختلف عما كان عليه، وأصبح يتميز بنوع من المرونة، فيتغير بتغير احتياجات الأفراد والوظائف، لأنه الهدف منه هو التدريب المهارى وتمكين العاملين أي صقل المهارات واتاحة الفرصة امامها، وهذا التمكين في الوظائف يقود الى عنصرين اساسيين هما[1]:

• **التدريب الابتكاري:** التدريب هنا يكون من أجل فتح الفرص للابتكار والتفكير الإبداعي، وعليه فإن التدريب يطبع في نفوس المتدربين مجموعة أفكار فالعمل الإبداعي يتطلب تقبل الذات والاستفادة من أفكار الآخرين، واحترام خبراتهم وآرائهم؛

التدريب السلوكي: ينظر هذا النوع إلى الأهداف التنظيمية، وحاجات الأفراد، على أنهما متكاملان، ولذلك لابد من التوفيق بينهما، فالتدريب السلوكي يعمل على إحداث تغيير المفاهيم والقيم والاتجاهات.

7. تدريب المهارات تبعا لمقاربة الجودة : كما تبينه الكثير من الدراسات فإن إدراج مقاربة الجودة في عملية التدريب فرض عدم الاكتفاء بتسيير الوضعيات والأعمال البيداغوجية، ومقاربة الجودة كما هو الحال بالنسبة للمنتجات تفرض علينا التفكير بمفهوم العملية.

الفرع الثاني: الانفاق على راس المال الهيكلي.

يعتبر راس المال الهيكلي ممثلا في براءات الاختراع والعلامة التجارية والبرمجيات الالكترونية التي تحتويها المؤسسة، هو البنية التحتية لرأس المال البشري الذي تمكنه من تقديم ما هو مطلوب منه، حيث تسعى المؤسسات التي تعتمد على المعرفة من تمويله وحمايته وذلك من خلال[2]:

1. تحويل المعرفة الى ملكية فكرية: وهذا ما يتحقق من خلال عملية انشاء المعرفة وتحويلها الى راس مال فكري يتجسد في مكونات الملكية الفكرية (كالأسرار التجارية، براءة الاختراع، العلامة التجارية...الخ).

2. تحويل السمعة الى علامة: ان سمعة المؤسسة تساعد الزبون على الشراء ومعاودته الشراء، ولكن العلامة الجيدة تجعل امكانية الشراء ومعاودته قائمة هنا وفي كل مكان، والعلامة الجيدة تتسم بخصائص عديدة، كسهولة التذكر، تعزيز مفهوم المنتج، التعبير عن الجودة، ضمان منافع المنتج، اقتراح صورة ذهنية ايجابية...الخ.

[1] مدفوني هندة، راس المال البشري في الجامعات بين اليات الاستثمار فيه واشكالية قياس ادائه، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة ام البواقي، 2016، ص ص132-133.

[2] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ص294 295.

3. تعزيز التميز التنظيمي: ويقصد به جميع الوسائل والاساليب التي من شانها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمؤسسة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والافكار الجديدة المتواجدة بعقولهم عن طريق تشجيع الابداع والابتكار، الذي من شانه زيادة راس المال الفكري مما يمنح المؤسسة سمة القوة والبقاء.

4. تقليل فرص الاغتراب التنظيمي: ان المبتكرين والمبدعين وكذا اصحاب القدرات المتميزة في المؤسسة هم الاكثر احساسا بالاغتراب التنظيمي من الاخرين كونهم يسعون الى اكتشاف او ابتكار مبادئ واراء جديدة، كثيرا ما تكون مناقضة للمعايير السائدة في محيطهم، وهو ما جعل (Arnold) يطالب بضرورة المحافظة عليهم بقوله " كان ولازال وسيبقى المبدعون هم الثروة الحقيقية للأمة و الوطن في حالة رعايتهم واستثمار إبداعهم وعدم غربتهم".

5. تعزيز التميز التنظيمي: يقصد بالتميز التنظيمي جميع الوسائل و الأساليب التي من شانها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمؤسسة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة و الأفكار الجديدة المتواجدة بعقولهم لتشجيع الإبداع الابتكار.

الفرع الثالث: الانفاق على راس المال الزبوني.

مع ادارة المعرفة اصبح الزبون مصدر اساسيا للمعرفة وعلى اساس هذه المعرفة تقوم المؤسسات بتنمية وتمويل استثمارها في هذا المصدر وذلك من خلال عدة اساليب يمكن تحديدها بالاتي[1]:

1. تكوين راس المال الزبوني: ان معرفة الزبون على الاقل من منظور الزبون نفسه هي القاعدة الاساسية للعلاقات المنشئة للقيمة لأنها تساعد المؤسسة على تحسين استجابة المؤسسة من احل اشباع حاجاته، وهذا سرعانا ما ينعكس على تحول الزبون حسب مبدا الشراء من زبون الشراء الاول الى الشراء الثاني فالثالث ومن ثم الى زبون معاود ومن ثم زبون ذوي ولاء الذي يعطي ارجحية الشراء من المؤسسة على حساب المؤسسات الاخرى المنافسة.

ومن هذا السياق فان الزبائن ذوي الولاء هم الاساس فيما يسمى في المؤسسة براس المال الزبوني، الذي لا يقل اهمية عن الأنواع الاخرى لراس المال المالي او المادي في المؤسسة.

2. خفض تكلفة الصفقة: كلما كان الزبون معروفا للمؤسسة كلما ادى ذلك الى خفض فترة الاتصالات والتفاوض على السلعة والمواد والمواصفات والسعر وغيرها، وتقليص وقت الشحن والتسليم...الخ.

وهذا يعني ان معرفة الزبون تنعكس بشكل مباشر وواضح على خفض وقت وتكلفة الصفقة.

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص296.

3. زيادة منافع الزبون: ان العلاقة القوية مع الزبون القائمة على المعرفة تساعد على تشجيع الزبون في ان يبادر بتقديم الشكاوى عما يعانيه من منتجات المؤسسة والمقترحات من اجل تحسينها، ومثل هذه المساهمة من الزبون يمكن ان تنعكس ايجابيا على تحسين الخصائص والمنافع التي تقدمها المؤسسة، ان ادارة علاقات الزبون لابد من ان توجد المنافذ الضرورية للحوار والمناقشة مع الزبائن حول المنتجات وامكانات تطويرها في ضوء حاجات الزبون المتغيرة باستمرار من اجل زيادة منافعها.

4. التعامل بخصوصية مع الزبون: ان المعرفة بظروف وحاجات الزبون تقدم الضمانة العالية على التعامل الناجح بخصوصية مع الزبون، وان الزبون الذي يشعر بشكل جيد حيال نفسه نتيجة لتعامل المؤسسة معه بشكل ممتاز، فان هذا سوف ينعكس على نظرته الجيدة الى ما تقدمه المؤسسة، ولا شك في ان تحقيق ذلك يتطلب تجاوز المؤسسة للنظرة التقليدية التي تقوم على ان السلعة هي الشكل الاول والاخير لعلاقاتها بالزبون الى النظرة القائمة على التفاعل الشخصي.

المطلب الثالث: تكاليف الافصاح عن راس المال الفكري.

تتطلب عملية الإفصاح والتقرير عن رأس المال الفكري تكاليف يتم تناولها على النحو التالي[1]:

1- تكاليف القياس: تتمثل في:

- **رأسمال سلعي:** تكلفة قياس مكونات رأس المال المعرفي القابلة للتداول، وتتوقف هذه التكلفة على طريقة القياس، ومعلومات القياس، ومدى توفر هذه المعلومات.

- **رأسمال بشري:** ويتضمن تكاليف القائمين بعملية القياس، وما قد تتطلبه من جهود خاصة في حالة عدم وجود تكلفة إحلال بعض العناصر مثل العلامة التجارية، أو عدم وجود سوق كفء لتحديد أسعار السوق.

- **رأسمال تنظيمي:** تكلفة القيام بعملية قياس مكونات رأس المال الفكري، وتتوقف هذه التكلفة على مدخلا لقياس المستخدم، وما تتطلب من معلومات، ومدى توفر هذه المعلومات.

- **رأسمال ابتكاري:** وتتضمن تكلفة القيام بالدراسات واستخدام التقنيات في عمليات القياس.

- **رأسمال العلاقات:** تكلفة قياس المعلومات المتبادلة مع الأطراف ذوي المصالح من خارج المنظمة والمتعلقة برأس المال الفكري.

[1] فرحاتي لويزة، مرجع سابق، ص ص 122 123.

2- تكاليف ضمان دقة المقاييس:

- **رأسمال سلعي:** ويتضمن تكلفة التأكد من دقة قياس مكونات رأس المال الفكري القابلة للتداول.
- **رأسمال بشري:** ويتضمن تكلفة القائمين بقياس الخطأ في التقديرات وتصحيحها.
- **رأسمال تنظيمي:** تكلفة التأكد من تقدير قيم مكونات رأس المال الفكري بشكل موضوعي، وتكلفة استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لتحديد الأخطاء في التقدير ، والتكلفة اللازمة لعملية تصحيح تلك الأخطاء.
- **رأسمال ابتكاري:** تكلفة استخدام الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة التي تساعد على الوصول إلى تقديرات موضوعية.
- **رأسمال العلاقات:** ويتضمن تكلفة التحليلات اللازمة للتأكد من دقة المعلومات المتبادلة مع الأطراف ذوي المصالح من خارج المؤسسة.

3- تكاليف النشر:

- **رأسمال سلعي:** وتتضمن تكلفة تقييم مكونات رأس المال الفكري القابلة للتداول، وتكلفة إعداد النشر، وتكلفة تخطيط و تنظيم ورقابة المعرفة.
- **رأسمال بشري:** وتتضمن تكلفة القائمين بعمليات تقييم وادارة وتبويب واعداد مكونات رأس المال الفكري للنشر.
- **رأسمال تنظيمي:** وتتضمن تكلفة نظم الاتصال والتقنيات المستخدمة في توزيع المعرفة على فرق العمل، عداد ونشر المعرفة .
- **رأسمال ابتكاري:** وتتضمن تكاليف الدراسات اللازمة لتطوير أساليب ونظم إعداد وتوزيع ونشر المعرفة.
- **رأسمال العلاقات:** تكاليف النشر الداخلي أو الخارجي للمعلومات المتبادلة مع الأطراف ذوي المصالح من خارج المؤسسة.

ثانيا: الاثار المترتبة عن الافصاح المالي لراس المال الفكري.

يترتب عن التقرير والإفصاح عن رأس المال الفكري العديد من الآثار الإيجابية وكذا السلبية سواء للمؤسسة أو المتعاملين معها ، من أهم هذه الإيجابيات والسلبيات ما يلي[1]:

[1] فرحاتي لويزة، مرجع سابق، ص ص121 122.

1. الإيجابيات:

– تحديد القيمة السوقية للمؤسسة والمساعدة في دعم الميزة التنافسية لها؛

– تحقيق الرقابة الفعالة على الأصول غير الملموسة لغرض إعداد التقارير المالية؛

– محاولة التوصل إلى توحيد مصطلح واحد لمكونات وعناصر رأس المال الفكري؛

– المساعدة في توفير البيانات اللازمة للرقابة على مكونات رأس المال الفكري، لأغراض دعم المركز التنافسي للمؤسسة؛

– المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأصول غير الملموسة لأغراض التقارير الاجتماعية والبيئة، وزيادة درجة الشفافية في القوائم المالية، مما يزيد من درجة الاعتماد عليها من مستخدميها الحاليين والمرتقبين، ومتخذي القرار من داخل وخارج المؤسسة.

2. السلبيات:

– عدم وجود أسواق مناسبة لتحديد أسعار بعض عناصر رأس المال الفكري ككفاءة العاملين ورضا العملاء؛

– صعوبة توحيد المقاييس لعناصر رأس المال الفكري بجميع المؤسسات؛

– الكشف عن بعض المعلومات التي قد تفيد المنافسين وتلحق الضرر بالمركز التنافسي للمؤسسة؛

– زيادة مسؤولية المنظمة تجاه التغيير فيما يتعلق بالقرارات التي تعتمد على قيم عناصر رأس المال الفكري. التي يتم التقرير فيها ، خاصة وأن هذا التقييم يتم في ظروف تتسم بعدم التأكد.

خلاصة الفصل:

أضحى الإنفاق على رأس المال الفكري مشروعا استثماريا تسعى المؤسسات منه إلى تحقيق نوعين من الاهداف، مادية متمثلة بالوفرات التي يحققها المورد المعرفي جراء انخفاض تكاليف الإنتاج و تحسين نوعية المنتج، إضافة إلى الأهداف غير المادية المتمثلة بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، وأن عملية بناء قاعدة فكرية تمثل التزاما كبيرا على المؤسسة فهي تتطلب وقتا و جهدا و أموالا و ربما إعادة تنظيم المؤسسة و جذب مهارات و قدرات و إعدادها باستخدام طرق جديدة تتفق مع طبيعة عالم يحكمه التغير المستمر، و ليس هناك صيغة تنظيمية خاصة يمكن أن تتبعها المؤسسات في بناء رأس المال الفكري، بل إن هناك الكثير من الصيغ المختلفة التي تتواجد معا تسهم في نجاح المؤسسة عندما تحسن استخداماتها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لمصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري بجامعة المسيلة

تمهيد:

أصبحت المؤسسات التعليمية تستثمر بقدر أكبر في الأصول المعنوية والمتمثلة في راس المال الفكري، مما يستدعى البحث عن طرق لتمويله و المحافظة عليه، وتحقيق اكبر منفعة منه من خلال وصفات المعرفة و التجديد و الإبداع، و يعد رأس المال الفكري أحد المتغيرات المعاصرة التي تسهم في الرفع من أداء المؤسسات خاصة إذا تم الإنفاق والمحافظة على عناصره، وسنتطرق في هذه الدراسة الى المصادر والاليات التي تمول بها جامعة المسيلة راس مالها الفكري وتنميته وتنشيطه في هذا الجانب من الدراسة، حيث سنعتمد على المنهج التحليلي الوصفي وذلك بغيت تحليل نتائج المقابلة والوثائق المقدمة من طرف الجامعة، وهو ما سيسمح لنا بالإجابة على فرضيات الدراسة، وذلك من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الاول: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر؛

المبحث الاول: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة جامعة المسيلة والمنهج المتبع في الدراسة؛

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمصادر تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري بجامعة المسيلة.

المبحث الاول: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

لقد أعطى المفكرين الاقتصاديين منذ القدم أهمية بالغة للتعليم العالي، فالنظام التعليمي بصفة عامة منظومة واسعة من العلاقات والإجراءات ابعد واشمل من كونها فقط مدارس ومدرسين وطلبة، حيث أن هذه المنظومة في واقع الأمر تعني بالمجتمع الذي ينتمي إليه المواطن، لذا عندما تفكر المجتمعات المتقدمة في أمنها وكفايتها فإنها تنظر إلى مؤسساتها التعليمية على أنها البدايات لحلول مشاكلها.

المطلب الاول: لمحة عن تطور التعليم العالي.

يعتبر التعليم العالي قمة الهرم التعليمي في تقديم اعلى مستويات التعليم و البحث ضمن مؤسسات المجتمع، باعتباره من اهم الجوانب التي تساهم في توسيع قدرات الافراد من حيث المعارف و المهارات التي تؤهلهم لقيادة عملية التنمية بمفهومها الشامل .كما يعد مصدر من مصادر استثمار راس المال البشري بالنسبة للمجتمع، لان التعليم العالي اصبح ينظر اليه على انه قادر على تحقيق كل الرهانات في محط اقتصادي و اجتماعي يتميز بالتغيير ما دعى الى تطوير منظومة التعليم العالي تطورا كبرا من حيث الكم والكيف.

الفرع الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر

ورثت الجزائر بعد الاستقلال جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر، والآن الجزائر تتوفر على الأقل على جامعة واحدة في كل ولاية، وقد مر تاريخ الجامعة الجزائرية بأربعة مراحل أساسية إلى يومنا هذا، بإمكاننا تقسيمها على النحو التالي[1]:

- **المرحلة الأولى 1962-1971**

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من السياسات أهمها تعميم التعليم، تعليم المرأة على وجه التحديد، بالإضافة إلى جرأة التعليم وتحريره من التبعية الثقافية والتكنولوجية والاعتماد على الكفاءات الوطنية، إلى جانب إتباع سياسة التعريب التدريجي خصوصا في التعليم ما قبل الجامعي

[1] الداوي الشيخ وبوسعدة سعيدة، تطور قطاع التعليم العالي بالجزائر، مجلة المؤسسة ، العدد الرابع، جامعة الجزائر3، 2015، ص 16-17.

• المرحلة الثانية: 1971-1988

تميزت هذه المرحلة بنقلة نوعية بسبب الآتي:

- تبني سياسة الإصلاحات سنة 1971 لأجل تطوير وتحديث البرامج؛
- فتح جامعات خاصة بالعلوم والتكنولوجية كجامعة باب الزوار؛
- ديمقراطية التعليم التي ترمي إلى السماح لأفراد المجتمع من الطبقات الشعبية، لأجل تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات لتساهم في عملية التنمية؛
- ظهور وزارة التعليم العالي البحث العلمي وإعادة الاعتبار لنظام الكليات حيث شهدت الجامعة الجزائرية تقسيم الكليات إلى معاهد.

المرحلة الثالثة: 1988-1999

شهدت هذه المرحلة تطورات ملموسة في تاريخ التعليم العالي أهم ما يميزها على وجه الخصوص:

- الجرأة التامة لإطارات قطاع التعليم العالي؛
- التوسع في إنشاء الجامعات وتطوير البرامج المقررة؛
- إتمام سياسة تعريب العلوم الإنسانية وإنشاء مخابر البحث.

المرحلة الرابعة: من 1999الى غاية يومنا هذا

تعد هذه المرحلة أكثر المراحل تقدما مقارنة بسابقتها بسبب الاهتمامات التالية:

وذلك من خلال الاعتماد على نظام ل . م . د (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، كاستراتيجية اصلاحية جديدة نابعة من بيئة غربية، و ذلك بداية من الموسم الجامعي 2004، كتوجه جديد في الجامعات الجزائرية، نتيجة ظروف خارجية افرزتها العولمة بكل تداعياتها، لأجل وضع منظومة تعليمية تتطابق مع المعايير الدولة المعمول بها بهدف تكون اطارات بشرة بمقاس علمية، قادرة على المنافسة في سوق العمل وتلبية حاجات المجتمع و الارتقاء به حضارتا و تنمية قمة الانسانية، لان مستقبل الامم و المجتمعات وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي يعتمد بالدرجة الاولى على مستواهم العلمي والمعرفي، خاصة في عالم التطور التكنولوجي.

الفرع الثاني: بعض الأرقام والاحصائيات حول شبكة التعليم العالي في الجزائر

تضم الشبكة الجامعية في الجزائر 106 مؤسسة موزعة عبر 48 ولاية على النحو التالي[1]:

- 48 جامعة بالإضافة الى جامعة التكوين المتواصل؛
- 10 مركز جامعي؛
- 20 مدرسة وطنية عليا؛
- 12 مدرسة تحضيرية؛
- 11 مدرسة عليا للأساتذة؛
- 5 ملحقات جامعية.

وتحتوي ايضا على[2]:

- اكثر من 1500000 طالب؛
- 60% من تعداد الطلبة اناث؛
- اكثر من 54000 استاذ.

ومما سبق نلاحظ ان التعليم العالي بالجرائر في تطور مستمر، وذلك راجع لزيادة الطلب والالتحاق بالتعليم من طرف افراد المجتمع.

المطلب الثاني: المصادر الاساسية لتمويل التعليم العالي بالجزائر

يقصد بالمصادر الأساسية هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي[3].

1. التمويل الحكومي: تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% ودور القطاع الخاص02 %، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه

[1] موقع وزارة التعليم العالي بالجزائر www.mesrs.dz، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 10-05-2017.
[2] مرجع نفسه.
[3] موسى نور الدين، اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في ايطار برنامج الاصلاح، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص73.

المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة ، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة و مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية ، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع اضافة مبلغ جزافي كثيراً ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم لطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي 80% ، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث اللأكل والنقل والإقامة...الخ.

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله ، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة الى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي.

وبرز الذين يحبذون مساهمة الطلاب في تحمل بعض نفقات تعليمهم العالي، الى أن الطالب هو المستفيد الأول من نواتج الخدمة التعليمية ونوعيتها، ويتسم بالجدية في الاستفادة من هذه الخدمات، وبالرغم من ذلك تقتضي العدالة الاجتماعية ومعايير ديمقراطية التعليم، أن لا تكون الأوضاع الاقتصادية للطالب حائلا دون بالتعليم الجامعي، إذا كان مستواه العقلي وقدراته تؤهله للسير في التعليم العالي[1].

المطلب الثالث: المصادر الثانوية لتمويل التعليم العالي في الجزائر

ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم ا في الجزائر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية ، واغلبها مصادر خارجية من أهمها[2]:

1. المنح الدراسية:

شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر ، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منحا دراسية لمعظم الدول

[1] موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 74.
[2] مرجع نفسه، ص75.

النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا و امريكا.

2. المعونات الاجنبية:

تتلقى الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر اعنات من بعض الدول المتقدمة او المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين او مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

- مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف؛
- مساعدات مادية كالأبنية والمعدات؛
- مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر ، و يضل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي.

هناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي ، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فان الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

من جهة أخرى فان بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشئت باستثمار رأس مال خارجي، إنفاقا جاريا يتجاوز الميزانية المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة؛ وعليه يمكننا القول بان المساعدات الأجنبية قد لا تؤدي دورها في غياب خطة تربوية وطنية تكون في بعض الأحيان تحدد الجهة التي تقدم المساعدة نوعيتها وطريقة الاستفادة منها[1].

[1] موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 76.

المبحث الثاني: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة جامعة المسيلة والمنهج المتبع في الدراسة

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي يناط بها تحقيق التنمية المستدامة، لما تتمتع به من مقومات بشرية ومالية وهيكلية تستطيع بواسطتها تنمية رأس المال الفكري، ٍ واعداده للقيام بالبحوث العلمية وتشجيعه على الابتكار، وتزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة تأهيلا علميا عاليا في مختلف المجالات.

المطلب الاول: تقديم لجامعة محمد بوضياف المسيلة

بناء على المرسوم التنفيذي رقم **297/03** المؤرخ في **23 اوت 2003** المجدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، وتطبيقا لأحكام المادة **38** من القانون رقم 9-05 المؤرخ في **04 افريل 1999** المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم الذي عرف الجامعة كما يلي:

" الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، تنشا الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي وتوضع تحت وصايته، حيث يحدد في هذا المرسوم مقر الجامعة وعدد الكليات و المعاهد التي تتكون منها واختصاصاتها[1].

اولا: نشأة وتطور جامعة المسيلة

بدأت النواة الاولى للجامعة في شهر فيفري عام **1985** في مؤسسة كانت مخصصة لتكوين سائقي السيارات بالمكان المسمى ذراع الحاجة، الذي يبعد عن المدينة ببضع كيلومترات وذلك بإنشاء معهد وطني للتعليم العالي كاتن بدايته بفتح اول فرع تكوين للتقنيين الساميين في الميكانيك بعدد محدود من الاساتذة.

وفي شهر سبتمبر من نفس السنة تم فتح جذع مشترك للتكنولوجيا، خاصة مع قدوم بعض الاساتذة الاجانب المتعاونين، وفي شهر **فيفري 1987** تم انشاء معهد وطني ثاني في الهندسة المدنية وفي سنة **1990** اصبح عدد الطلبة يتجاوز **2000** طالب، وفي سنة **1992** تم ترقية المعهدين الوطنيين المذكورين اعلاه الى مركز جامعي و هذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **92/301** الصادر بتاريخ **07 جويلية 1992**.

[1] موقع جامعة المسيلة،.www

وقد عرف المركز الجامعي تطورا ملحوظا من خلال فتح عدة فروع وتخصصات نذكر منها الخدمة الاجتماعية، الاعلام الالي، الآداب والعلوم الاجتماعية، الحقوق، الكيمياء، علم النفس، علوم التسيير،...الخ.

ونظرا للتطور الحاصل من تزايد من عدد المستخدمين من اساتذة وموظفين من عمال تم ترقية المركز الجامعي الى جامعة وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **01-274** المؤرخ في **18 سبتمبر 2001**، حيث اصبحت الجامعة حاليا تضم **07** كليات ومعهدين بالإضافة الى قطب جامعي جديد كما عرفت الجامعة فتح عدة تخصصات في التدرج وما بعد التدرج.

ثانيا: موقع ومساحة جامعة المسيلة

تقع جامعة الميلة في عاصمة الولاية " المسيلة " في وسط نسيج عمراني هام على الطريق الوطني رقم 60 الرابط بين المسيلة والجزائر العاصمة عن طريق حمام الضلعة.

تتربع على المساحة التالية:

- الجامعة المركزية وتقدر مساحتها بـ: 53 هكتار؛
- القطب الجامعي وتقدر مساحته بـ: 105 هكتار.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لجامعة المسيلة

حسب المادة 07 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 اوت 2004 الذي يحدد التنظيم الاداري لمديرية الجامعة وكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة فان مديريات الجامعة مكونة من ثلاث نيابات المديرية والمتمثلة في:

اولا: نيابة مديريات الجامعة المسيلة

تنقسم نيابة مديريات الجامعة الى:

- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات؛
- نيابة مديرية للتنشيط وترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون؛
- نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه.

حسب المادة 08 من نفس القرار الوزاري فان نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات تشمل المصالح التالية:

- مصلحة التعليم والتدريب والتقييم؛
- مصلحة الشهادات والمعادلات؛
- مصلحة التكوين المتواصل؛
- مصلحة التكوين لما بعد التدرج والتأهيل الجامعي.

حسب المادة 09 من نفس القرار، فان نيابة مديرية الجامعة للتنشيط وترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون تشمل المصلحتين الاتيتين:

- مصلحة متابعة انشطة البحث والتثمين نتائجه؛
- مصلحة التعاون والتبادل ما بين الجامعات والشراكة.

حسب المادة 10 من نفس القرار فان نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه تشمل المصالح تالية:

- مصلحة الحصاء والاستشراف؛
- مصلحة التوجيه والاعلام؛
- مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة.

ثانيا: الامانة العامة ومصالحها

اما المادة 11 من القرار الوزاري التي حددت مصالح الامانة العامة والتي يلحق بها مكتب التنظيم العام و مكتب الامن الداخلي والتي تتكون من المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين؛
- المديرة الفرعية للمالية والمحاسبة؛
- المديرية الفرعية للوسائل والصيانة؛
- المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية.

وحسب المادة 12 تشمل المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين المصالح الاتية:

- مصلحة مستخدمي الاساتذة؛
- مصلحة الموظفين الاداريين والتقنيين واعوان المصالح؛
- مصلحة التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعلومات.

و حسب المادة 13 تشمل المديرية الفرعية المالية و محاسبة المصالح الاتية:

- مصلحة مراقبة التسيير والصفقات؛
- مصلحة الميزانية والمحاسبة؛
- مصلحة تمويل انشطة البحث.

و حسب المادة 14 المديرية الفرعية للوسائل والصيانة تشمل المصالح التالية:

- مصلحة الوسائل والجرد؛
- مصلحة الصيانة والنظافة؛
- مصلحة الارشيف.

وحسب المادة 15 تشمل المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية المصلحتين الاتيتين:

- مصلحة الانشطة العلمية والثقافية؛
- مصلحة الانشطة الرياضية والترفيهية.

ثالثا: المكتبة المركزية

حسب المادة 21 من نفس القرار الوزاري التي جددت المكتبة المركزية للجامعة والتي تحتوي على المصالح الاتية:

- مصلحة الاقتناء؛
- مصلحة المعالجة؛
- مصلحة البيليوغرافي؛
- مصلحة التوجيه.

رابعا: المصالح المشتركة

كما تضم الجامعة المصالح المشتركة التالية:

- مركز التعليم المكثف للغات؛
- مركز الطبع والسمعي البصري؛
- مركز الانظمة وشبكة الاعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد؛
- البهو التكنولوجي.

المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية

تعتمد البحوث العلمية على مناهج وطرق مبنية على أسس صحيحة، فالباحث خلال مشواره العلمي سيتوصل إلى نتيجة حول بحثه والتي تمثل تجسيدا لتتابع وتسلسل مجموعة من الخطوات التي يتبعها من جمع المعلومات وتصنيفها وترتيبها وتحليلها وصولا إلى النتيجة التي تحكم على صحة فرضياتها.

الفرع الأول: المنهج المتبع في الدراسة

اتبعنا منهجا واضحا يساعدنا على دراسة المشكلة وتشخيصها من خلال تتبع مجموعة من القواعد والأنظمة وصولا النتائج موضوع البحث.

فالمنهج يعني " مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تجعل العقل يصل إلى معرفة حقيقة الأشياء ، التي يستطيع الوصول إليها بدون إن يبذل مجهودات غير فعالة [1]."

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة موضوع الدراسة ، فهذا الأسلوب يهدف إلى دراسة ظاهرة يجمع خصائصها وأبعادها في إطار معين ويقوم بتحليلها استنادا للبيانات المجمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

حيث ستتناول هذه الدراسة موضوع تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة ويعتمد غالبا هذا النوع من الدراسات على المنهج التحليلي باعتباره الأكثر ملائمة.

[1] الهاشمي بن واضح، منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016.

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تمت هذه الدراسة على مستوى جامعة المسيلة، حيث تزامنت الدراسة النظرية مع الدراسة التطبيقية، بهدف تحقيق التوافق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. أما فيما يخص الحدود الزمنية للدراسة، فقد تم تحليل معطيات جامعة المسيلة المتعلقة بالدراسة ابتداء من**18-04-2017** إلى غاية **03-05-2017**.

الفرع الثالث: أساليب جمع البيانات

للتمكن من الوصول لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اللجوء إلى استعمال الأدوات التالية في جمع البيانات:

أولا: المقابلة

تعرف المقابلة على أنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو أراء أو معتقدات شخص أخر أو أشخاص آخرين، للحصول على بعض البيانات الموضوعية[1].

وقد قمنا في هذا البحث باستعمال المقابلة الموجهة والتي يتم فيها اللقاء والحوار مباشرة مع الشخص المعني في هذه المؤسسة وقد اختير إجراء المقابلة مع رؤساء المصالح المعنية بالدراسة.

ثانيا: الملاحظة

ان الملاحظة العلمية وبما تتميز به من خصائص تصبح مصدرا اساسيا من مصادر الحصول على المعلومات، فقد تلقي الضوء على البيانات الكمية و تضيف لها بعدا كيفيا و نوعيا، وهي تتيح للباحث التأكد و التحقق من البيانات و النتائج[2].

ثالثا: تحليل الوثائق

يقوم هذا الاسلوب على اساس استخراج الادلة والبراهين من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق التحليل الشامل لها[3].

وفي دراستنا الحالية تحليل الوثائق المقدمة من طرف الاشخاص الذين تم اجراء معهم المقابلة بغية معرفة مصادر تمويل استثمارات الجامعة لمكونات راس مالها الفكري.

[1] الهاشمي بن واضح، مرجع سابق. بدون صفحات
[2] مرجع نفسه.
[3] مرجع نفسه.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمصادر تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري بجامعة المسيلة

سنقوم في هذا المبحث من دراسة وتحليل نتائج المقابلة التي قمنا بها وذلك بتحليل نتائج الاسئلة الخاصة بكل عنصر من عناصر راس المال الفكري على حدة.

المطلب الأول: تحليل مصادر تمويل راس المال البشري

لقد قمنا بإجراء مقابلة مع السيد مدير مصلحة البحث والتطوير، مصلحة المستخدمين ، مصلحة العلاقات الداخلية والخارجية الخاصة بالجامعة و قمنا بطرح مجموعة من الاسئلة الموجهة و الإجابات المعطاة من طرف السيد امين العام للجامعة بالنيابة، بالإضافة الى السيد رئيس مكتب مصلحة المستخدمين، والسيد رئيس مكتب مصلحة المالية والمحاسبة.

• **الاسئلة الخاصة بمحور راس المال البشري :**

جدول رقم (3): تقديم مناخ المقابلة الخاصة براس المال البشري:

المحور	مناخ المقابلة	محاور المقابلة	اهداف المقابلة
راس المـــــــال البشري	التـــــــاريخ:18-04-2017 المدة: 2 ساعة. المنصب: رئيس المديرية الفرعيـــة للمســـتخدمين والتكوين	- هل تعمل الجامعة على الاستثمار في الطاقات الفكرية للعاملين؟ وماهي هذه المجالات. -هل تخصص الجامعة ميزانية كافية لتغطية مصاريف التدريب والتكوين؟ وماهي النسب. - هل عدد الموظفين والأساتذة كاف لتغطية احتياجات الجامعة؟ - هل نسبة مصاريف التدريب والتكوين المخصصة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كافية بالقدر المطلوب؟ - هل مخرجات التكوين والتدريب تتناسب مع حجم الانفاق عليها؟ - هل الجامعة تخصص ميزانية معتبرة من اجل تحسين نظام الاجور والحوافز؟ وكيف ذلك. - هل تسعى الجامعة إلى حماية حقوق ملكيتها الفكرية؟ - بالنسبة للأبحاث والاختراعات المقدمة من طرف باحثي الجامعة، هل تمول الجامعة هذه الأبحاث أم أن أصحابها يبحثون عن مصادر أخرى أو خارجية لتمويلها؟	معرفة مدى اهتمام الجامعة براس مالها البشري ومدى حجـم الانفـاق المخصـص لـــه، ومعرفـــة طـــرق الاستثمار فيه.

المصدر: من اعداد الطالب.

السؤال الأول: هل تعمل الجامعة على الاستثمار في الطاقات الفكرية للعاملين؟ وماهي هذه المجالات؟

الجواب: نعم تعمل الجامعة على الاستثمار في الطاقات الفكرية لعامليها، وتركز الجامعة خصوصا على العنصر البشري بداخلها باعتباره المكون الأساسي للجامعة.

التعليق: من خلال الاجابة نرى ان الجامعة تقوم بالاستثمار في الطاقات الفكرية لدى العاملين، وذلك من خلال دعمهم وتحفيزهم على اظهار طاقاتهم الفكرية، وذلك لما توليه الجامعة من اهتمام كبير براس مالها البشري، ومن المنطقي أن تركز الجامعة جهودها على العنصر البشري (لأنه كما ذكر سابقا هو أساس الجامعة) من خلال تفعيل البحث العلمي وتنظيم التظاهرات العلمية والملتقيات العلمية التي من شأنها زيادة الطاقات الفكرية لموظفيها.

السؤال الثاني: هل عدد الموظفين والأساتذة كاف لتغطية احتياجات الجامعة؟

نعم: يعتبر تعداد الموظفين والاساتذة كافي لتغطية الاحتياجات.

التعليق: يعتبر عدد الموظفين والاساتذة بالجامعة كافي من اجل تغطية الاحتياجات الخاصة بالموظفين والمدرسين بالجامعة (انظر للملحق رقم 1)، وذلك ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم(4): تعداد الموظفين والاساتذة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الاصناف	التعداد النظري	التعداد الحقيقي	الشاغر
الاساتذة	1466	1419	47
الاداريين والتقنيين واعوان المصالح	905	764	141
الاعوان المتعاقدين	536	514	22
المجموع	2907	2697	210

المصدر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وثائق الجامعة، الامانة العامة، المديرية الفرعية للمستخدمين والتكون، 31-12-2016.

ومن الجدول نلاحظ ان الجامعة لديها عدد كبير من الموظفين مما يغطي احتياجاتها خصوصا بالنسبة لعدد الأساتذة الذين يمثلون قوام البحث العلمي في الجزائر، حيث نلاحظ أن الجامعة تركز في عنصرها البشري على الأساتذة من اجل رفع كفاءاتها وتوفير التأطير اللازم للطلبة بما ينعكس إيجابا على مستوى

التكوين، أما بالنسبة للموظفين الإداريين والتقنيين فتحاول الجماعة كذلك توفير العدد الكافي من أجل ضمان سيرورة أنشطتها اليومية.

السؤال الثاني: هل نسبة مصاريف التدريب والتكوين المخصصة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كافية بالقدر المطلوب ؟

الجواب: نعم تخصص الجامعة ميزانية كافية وهذا من اجل تغطية مصاريف التكوين والتدريب بالنسبة للأساتذة والموظفين الاداريين.

التعليق: من خلال اجابة مسؤول المصلحة نجد ان البرامج التدريبية والتكوينية تعتبر ضمن اهداف الجامعة التي تسعى الى تحقيقها من اجل تطوير عنصرها البشري الذي يعتبر مكون مهم ضمن مكونات راس المال الفكري الذي تسعى الى الاستثمار فيه، حيث قدرت له ميزانية معتبرة بـ 8195000 دج من مجموع الميزانية المخصصة للجامعة، ويمكن اعتبارها كافية لتغطية مصاريف التدريب والتكوين (انظر للملحق رقم **2**)، والجدول الاتي يمثل فرص التكوين التي وفرتها الجامعة للموظفين والاساتذة:

جدول رقم (5): عدد الاساتذة المستفيدين من الملتقيات والتربصات قصيرة المدى في (2016).

السنة 2016 الى غاية تاريخ: 201613/12/31	عدد الاساتذة المستهلكين لتربص قصير المدى بالخارج	عدد الاساتذة المستهلكين للملتقيات
كلية العلوم	10	13
كلية التكنولوجيا	12	18
كلية الرياضيات و العلام الالي	16	7
كلية الحقوق و العلوم السياسية	15	4
كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية	22	1
كلية الآداب و اللغات	19	1
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية	16	13
معهد تسيير التقنيات الحضرية	8	1
معهد العلوم التقنية و النشاطات البدنية و الرياضية	13	00
المجموع	131	64

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

ومن الجدول نلاحظ ان الجامعة تهتم براس مالها البشري حيث توفر لعمالها الاداريين واساتذتها فرص التكوين بالخارج، وذلك لرفع كفاءة وقدرات عامليها ومن الملاحظ أن إدارة الجامعة تركز بشكل كبير على هذا الجانب حيث يعتبر من المتطلبات الأساسية لتطوير القدرات البشرية للأساتذة خصوصا، حيث سعت الجامعة (وبالرغم من الشح الكبير الذي عرفته ميزانية تسييرها مؤخرا نظرا للأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر مؤخرا بما أثر سلبا على المخصصات المالية الموجهة لتحسين مستوى الأساتذة)، ويعتبر هذا من النقاط السلبية لاعتماد الجامعة كليا على مصادر التمويل الحكومية، ومنه فمن الواجب على الحكومة عموما في إعادة النظر في سياستها الاقتصادية تجاه التمويل الحكومي للمؤسسات التعليمية بما في ذلك الجامعات، فلو كانت الجامعات الخاصة مثلا أو لا جانب من الحرية في عقد اتفاقات مع شركاء خارجيين كان سيخلق للجامعات مصادر دخل جديدة توجه إلى تحسين مستوى الأساتذة والموظفين.

السؤال الثالث: هل مخرجات التكوين والتدريب تتناسب مع حجم الانفاق عليها؟

الجواب: نعم النسبة المنفقة على التكوين والتدريب تتناسب مع مخرجات العمليتين.

التعليق: تستعمل المؤسسة عملية الرقابة لمعرفة انعكاسات عملية التكوين ومدى الاستفادة منه حيث تكون على مرحلتين وذلك للتأكيد وإعطاء فرصة لإثبات المورد البشري نفسه مما يرجع بالفائدة على المؤسسة لتحسين ادائها، وما يمكن استنتاجه هو أن المؤسسة تعمل على تجسيد المكتسبات العلمية المحصل عليها جراء التكوين وبالتالي تعظيم درجة الاستفادة من هذه البرامج بما ينعكس إيجابا على مستوى أداء الأفراد، وهذا ما يساهم في تحسين الأداء التنظيمي بشكل عام(انظر للملحقين رقم 4 و5)، والجدولين الآتيين يوضحان عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه :

الجدول رقم (6): تعداد طلبة الدكتوراه (Doctorat LMD) لسنة 2016:

التخصصات	العدد
العلوم والتكنولوجيا	35
علوم المادة	15
رياضيات واعلام الي	19
علوم الطبيعة والحياة	10
علوم الارض والبيئة	11
علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	62

الحقوق والعلوم السياسية	**21**
العلوم الإنسانية والاجتماعية	**59**
الادب العربي	**25**
تقنيات النشاطات الرياضية والبدنية	**33**
المجموع	**290**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق الخاصة بتعداد طلبة الدكتوراه.

الجدول رقم (7): تعداد طلبة الدكتوراه علوم (Doctorat en Sciences) لسنة 2016.

التخصصات	**العدد**
العلوم والتكنولوجيا	**99**
علوم المادة	**49**
رياضيات واعلام الي	**75**
علوم الارض والبيئة	**29**
علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	**210**
العلوم الإنسانية والاجتماعية	**79**
الادب العربي	**117**
تقنيات النشاطات الرياضية والبدنية	**66**
المجموع	**724**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد عل الوثائق الخاصة بطلبة الدكتوراه.

من الجدولين نلاحظ ان الجامعة لديها الكثير من طلبة الدكتوراه المسجلين على مستوى الجامعة وهو يوضح مدى اهتمام الجامعة بهذه الفئة من الطلبة، وهذا يدل على الحرص الشديد الذي توليه الجامعة لموردها البشري، كما أنها تخصص قسطا معتبرا من المخصصات المالية لهذه الفئة الشابة من الباحثين باعتبارهم هم مستقبل البحث العلمي نظرا لعدد المسجلين في النظامين وهذا من أجل ضمان استمرارية الكفاءات بالجامعة.

السؤال الرابع: هل الجامعة تخصص ميزانية معتبرة من اجل تحسين نظام الاجور والحوافز؟ وكيف ذلك

الجواب: نعم تعتبر الميزانية المخصصة من طرف الوزارة كافية وهذا على اساس انه لا يوجد عجز في تسديد مصاريف المستخدمين.

التعليق: تخصص الوزارة ميزانية معتبرة وهذا من اجل تحسين انظمة الاجور المتعامل بها وهذا ينعكس ايجابا على مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين باعتبار ان الاهتمام بنظام الاجور مؤشر قوي لتوضيح الاهمية التي توليها المؤسسة لراس مالها البشري، حيث قدر المبلغ المخصص لمصاريف المستخدمين بـ 4897000000 دج (لم نستطع الحصول على الميزانيات التفصيلية الخاصة بأجور المستخدمين) من مجموع الميزانية الكلية للجامعة، وكما ذكرنا فيما سبق (وبالرغم من تقليص حجم التمويل المخصص من الحكومة للجامعة نظرا للازمة الاقتصادية) إلا أنها حرصت على عدم المساس في أجور الموظفين والأساتذة باعتبارها العامل الأساسي المحفز للأفراد.

السؤال الخامس: بالنسبة للأبحاث والاختراعات المقدمة من طرف باحثي الجامعة، هل تمول الجامعة هذه الأبحاث أم أن أصحابها يبحثون عن مصادر أخرى لتمويلها؟

الجواب: الجامعة هي الممول الوحيد لهذه الابحاث والاختراعات، وذلك من خلال مخابر البحث العلمي.

التعليق: تقوم الجامعة بتمويل عملية الابحاث والاختراعات التي يقوم بها الباحثين على مستوى الجامعة، وتنفرد بهذه العملية، حيث قدر المبلغ المخصص لها بـ 9824000 دج، (لم نستطع الحصول على الميزانيات التفصيلية الخاصة بالبحث والتطوير)، حيث تسعى الجامعة لشجيع ودعم الباحثين على البحث والابتكار، وبالرغم من الدعم الحكومي المقدم للجامعة من أجل دعم البحث العلمي في شكل مشاريع على غرار تمويل مخابر البحث أو مشاريع CNEPRU أو حتى PNR، إلا أن هذا يبقى غير كافيا، ومنه فإننا نؤكد من خلال هذه الدراسة على أن تتوجه الجامعة نحو القطاع الاقتصادي كمصدر لتمويل أبحاثها.

المطلب الثاني: تحليل مصادر تمويل راس المال الهيكلي

جدول رقم(8): تقديم مناخ المقابلة الخاصة براس المال الهيكلي:

المحور	مناخ المقابلة	محاور المقابلة	اهداف المقابلة
راس المال الهيكلي	التاريخ:18-04-2017 المدة: 2 ساعة. المنصب: رئيس مصلحة ما بعد التدرج.	– هل الجامعة تخصص ميزانية لتغطية تكاليف البحث والتطوير؟ – هل توفر الجامعة التجهيزات والبنى الاساسية اللازمة لتمكين المدرسين والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم؟ وكيف ذلك – باستثناء التمويل الحكومي، هل للجامعة مصادر اخرى لتمويل تجهيزاتها، هياكلها او حتى مشاريع بحثها؟ – هل تسعى الجامعة إلى حماية حقوق ملكيتها الفكرية؟ – هل تخصص الجامعة مبالغ من اجل تحفيز المبدعين والمبتكرين؟	معرفة مدى اهتمام الجامعة براس مالها الهيكلي ومدى حجم الانفاق المخصص له، ومعرفة طرق الاستثمار فيه.

المصدر: من اعداد الطالب.

السؤال الاول: هل الجامعة تخصص ميزانية لتغطية تكاليف البحث والتطوير؟

الجواب: نعم تخصص الجامعة ميزانية معتبرة من اجل تغطية تكاليف البحث والتطوير.

التعليق: من خلال الاجابة المقدمة من طرف المسؤول نلاحظ ان الجامعة توفر ميزانية معتبرة من اجل تجهيز مخابر البحث والتطوير والمقدرة بـ **14882731941**دج (انظر للملحق رقم 7)، وهذا وفقا للجدول أدناه الدي يوضح المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بالمخابر).

الجدول رقم (9): المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بمخابر البحث والتطوير.

الرقم	العنوان	المبلغ
1	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر اللغات	1244002500
2	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر العلوم البيولوجية المرتبطة بالرياضة	9999779940
3	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الاعلام الالي	801563490
4	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر السمعي البصري	1509534000
5	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الهندسة الميكانيكية	4312035000
6	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر البيوتكنولوجيا تغذية	1127905011
7	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر فيزياء المواد الصلبة	3900000000
8	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الالكتروكيمياء	987714000
	المجموع	14882731941

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق الخاصة بتجهيزات المخابر.

وهذا يدل على الاهتمام الذي توليه الجامعة لتطوير راس مالها الهيكلي، وما يعاب على الجامعة هو ان هذه النسبة تبقى قليلة مقارنة بطبيعة نشاطها التي تفرض ضرورة رفع نسبة استثمارها في عمليات البحث والتطوير، وبما أن هذه المخابر تعتبر الخلية الأساسية للبحث العلمي في الجزائر، فمن الواجب أن تكون المخصصات المالية المتوفرة لها كافية بما يضمن استمرارية البحث العلمي، لكن يبقى دائما يحتاج إلى المزيد من التمويل، ويبقى أحسن حل هو انفتاح الجامعة على محيطها بما يضمن لها الحصول على موارد جديدة يمكن أن توجه لدعم البحث العلمي في الجامعة.

السؤال الثاني: هل توفر الجامعة التجهيزات والبنى الاساسية اللازمة لتمكين المدرسين والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم؟ وكيف ذلك.

الجواب: نعم وذلك عن طريق تطوير الاجهزة، تطوير البرامج المستعملة

التعليق: تقوم الجامعة بتوفير تجهيزات الاعلام الالي الحديثة والمتطورة لتمكين هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعليم والتعلم، بالإضافة الى تطوير البرامج المستخدمة في الأجهزة من تسهيل نقل وتلقين المعلومات، حيث قدرت الميزانية المخصصة لتجهيز المرافق الخاصة بالجامعة بـ**235684113** دج (انظر للملحق رقم 6)، وهذا وفقا للجدول أدناه الذي يوضح المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بالإعلام الالي لجامعة المسيلة:

جدول رقم (10): المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بالأعلام الالي لسنة 2016.

رمز الفصل	نص الفصل	المبلغ المخصص
861	تجهيزات الاعلام الالي	235684113

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية التجهيز الخاصة بالجامعة.

وهي تعتبر ميزانية كبيرة وهذا راجع لأهمية التكنولوجيا في ترقية الجامعة، ومن ضمن البرامج المطورة حديثا والمستعلمة من أجل تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة نجد عدة برامج مهمة على غرار PROGRESS (والمخصص للتسيير البيداغوجي من تسجيلات وامتحانات ومتابعة للمسار التكويني للطالب) وكذلك أرضية MOODLE والمخصصة للتعليم عن بعد بالاعتماد على قواعد البيانات المطورة والتي من شأنها تسهيل طرق التعليم وزيادة درجة الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والتي من شأنها تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة.

السؤال الثالث: باستثناء التمويل الحكومي، هل للجامعة مصادر اخرى لتمويل تجهيزاتها، هياكلها او حتى مشاريع بحثها؟

الجواب: ليس هناك مصادر اخرى باستثناء التمويل الحكومي.

التعليق: يعتبر التمويل الحكومي هو المصدر الوحيد لتمويل تجهيزات وهياكل ومشاريع الجامعة، وهذا يعاب على الجامعة باعتمادها فقط على التمويل الحكومي، وقد أشرنا سابقا إلى أهمية هذه النقطة باعتبار أن التمويل الحكومي غير كاف ومنه وجب عليها البحث عن مصادر أخرى غير التمويل الحكومي.

السؤال الرابع: هل تسعى الجامعة إلى حماية حقوق ملكيتها الفكرية؟

الجواب: نعم تقوم الجامعة بحماية ملكيتها الفكرية، وذلك من خلال التدوين.

التعليق: يعتبر حرص الجامعة على حماية ملكيتها الفكرية مؤشر قوي على اهتمام الجامعة براس مالها الهيكلي، حيث تقوم الجامعة بحماية ملكيتها الفكرية وذلك من خلال تسجيلها على مستوى الديوان الوطني للملكية الفكرية، ولكن ما تفتقد إليه الجامعة هو أنها ليس هناك أي براءة اختراع مسجلة باسم الجامعة لدى هذا الديوان

السؤال الخامس: هل تخصص الجامعة مبالغ من اجل تحفيز المبدعين والمبتكرين؟

الجواب: نعم تخصص مبالغ معتبرة من اجل تحفيز العاملين على الابداع والابتكار.

التعليق: تعتبر عملية التحفيز المادي من العمليات التي تشجع الافراد على الابداع والابتكار، حيث تخصص الجامع مبالغ مالية لحث الفراد على الابداع والابتكار، وهذا يحسب كنقطة ايجابية للجامعة من حيث الاهتمام بالمبدعين والمبتكرين، ويتجلى ذلك من خلال منحهم الحرية في العمل وتوفير المخصصات المالية اللازمة للتربصات وتبني المشاريع المقدمة من طرف باحثي الجامعة.

المطلب الثالث: تحليل مصادر تمويل راس المال العلائقي

الجدول رقم(11): تقديم مناخ المقابلة الخاصة براس المال العلائقي:

المحور	مناخ المقابلة	محاور المقابلة	اهداف المقابلة
راس المال العلائقي	التاريخ:23-04-2017 المدة: 2 ساعة. المنصب: نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والتظاهرات العلمية.	- هل الجزء المخصص للملتقيات العلمية الدولية او الوطنية كاف لتغطيتها؟ - ماهي المصادر الاخرى لتمويل الملتقيات التي تنظمها الجامعة؟ - هل تسعى الجامعة الى تبني فكرة الاشهار كأحد مصادر دخلها؟ - في ظل توجه الجامعة الى فتح مشاريع تكونية سواء عن بعد او مهنية، هل تسعى الجامعة من وراء ذلك الى خلق مصادر تمويل ذاتية؟ - وهل تسعى كذلك من خلال توسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي؟ - هل هناك توجه من طرف الوزارة الوصية في فتح المجال للجامعات الخاصة، وفي رايكم هل بإمكان هذه الجامعات ان توفير مصادر مالية كافية من احل تلبية كافة التطلعات؟	معرفة مدى اهتمام الجامعة براس مالها العلائقي ومدى حجم الانفاق المخصص له، ومعرفة طرق الاستثمار فيه.

المصدر: من اعداد الطالب.

السؤال الاول: هل الجزء المخصص للملتقيات العلمية الدولية او الوطنية كاف لتغطيتها؟

الجواب: يعتبر الجزء المخصص لها غير كافي وذلك لعدم مقدرة الجامعة على تنظيم العدد الكافي من الملتقيات او المشاركة فيها.

التعليق: من خلال الاجابة المقدمة من طرف المسؤول نلاحظ انه الجزء المخصص للملتقيات الدولية والوطنية غير كافي، وذلك لعدم تخصيص الميزانية الكافية لهذه الملتقيات من طرف الجامعة حيث قدر المبلغ الخصة بها بـ 7500000دج ، وهو مبلغ ضعيف، حيث وفي ظل هذا العجز فإن أغلب منظمي هذه التظاهرات العلمية يلجؤون إلى علاقاتهم الخاصة لتمويل هذه التظاهرات العلمية، وهذا ما يعاب على الجامعة، وذلك لما تمثله هذه الملتقيات من قيمة مضافة للجامعة من حيث تبادل الخبرات وتوسيع علاقاتها الخارجية مع الجامعات الاخرى، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى تقليص الدعم المالي المخصص لتمويل هذه الملتقيات نظرا للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر مؤخرا، وهنا تتجلى أهمية رأس المال العلائقي في الجامعة في كونه يهدف إلى خلق علاقات جديدة للجامعة من شأنها توفير موارد مالية مهمة لدعم تنظيمي هذه التظاهرات.

السؤال الثاني: ماهي المصادر الاخرى لتمويل الملتقيات التي تنظمها الجامعة؟

الجواب: نعم وذلك على الاعتماد على الممولين والعلاقات الخاصة بالأساتذة.

التعليق: من هذه الاجابة نلاحظ وجود مصدريين خارجيين لتمويل الملتقيات والتظاهرات العلمية، وهذا شيء ايجابي بالنسبة للجامعة وذلك لعدم اعتمادها فقط على التمويل الحكومي فقط، ولتكوين علاقات جيدة مع الاطراف الخارجية، ولكن هذه المصادر ليست متوفرة في شكلها الرسمي وتعتمد على العلاقات الشخصية والجهود المبذولة من طرف القائمين على هذه التظاهرات وهو ما يمكن أن يحد من فعاليتها نظرا لغياب الدعم الكافي المتمثل في المصادر الداخلية (وهو ما أشرنا إليه في ثنايا السؤال السابق)

السؤال الثالث: هل تسعى الجامعة الى تبني فكرة الاشهار كأحد مصادر دخلها؟

الجواب: لا يمكن ذلك وذلك راجع للقوانين المفروضة من طرف الوزارة الوصية.

التعليق: حسب اجابة المسؤول فنه لا يمكن تبني فكرة الاشهار كمصدر تمويلي لها بسبب قوانين تفرضها الوزارة على الجامعة في هذا الجانب، ومنه فان هذه القوانين المفروضة تقيد حرية الجامعة في البحث عن مصادر اخرى لتمويل مشاريعها.

السؤال الرابع: في ظل توجه الجامعة الى فتح مشاريع تكوينية سواء عن بعد او مهنية، هل تسعى الجامعة من وراء ذلك الى خلق مصادر تمويل ذاتية؟

الجواب: نعم ولكن تبقى هذه النسبة قليلة جدا حيث لا يمكن ادخالها في الميزانية الخاصة بالجامعة .

التعليق: بالرغم من سعي الوزارة الوصية إلى تعديد نماذج التكوين المعتمدة لديها إلا أنها لم تستفد منها من الناحية المادية، فعلى سبيل المثال هناك مصادر دخل للجامعة لا تستفيد منها الجامعة على غرار مركز التكوين المكثف (CEIL)، كما أنها فتحت تخصصات للتكوين في الماستر المهني (بالنسبة لعمال LAVARGE) واقد استفادت من هذا المجال في تكوين علاقات جديدة وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي إلى أنها مقابل ذلك لم تخلق من وراء ذلك مصادر دخل جديدة، وهذه نقطة جد مهمة يجب أخدها بعين الاعتبار، فأغلب الجامعات العالمية حتى الاقليمية تفتح تخصصات للتكوين تحصل من ورائها على مداخيل مهمة يمكن أن توجه لإعادة استثماراتها في عدة مجالات بما يعود بالنفع على مكونات رأس المال الفكري.

السؤال الخامس: وهل تسعى كذلك من خلال توسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين إلى ربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

الاجابة: نعم تسع الجامعة الى تكوين وتوسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

التعليق: تسعى الجامعة لتكوين وعقد اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية الاخرى، وقد ذكرنا أمثلة عن ذلك في السؤال السابق، وبغية التفصيل أكثر في هذا الجانب؛ فإننا نلاحظ أن للجامعة الكثير من العلاقات والاتفاقيات الممضاة مع مختلف مكونات محيطها الاقتصادي، وهذا وفقا للجداول التالية:

الجدول رقم (12): الاتفاقيات مع الجامعات والهيئات الاجنبية لسنة 2016.

الرقم	اسم الجامعة	البلد	الملاحظة
1	université de bucarest	رومانيا	ممضاة
2	Enitiaa, Nantes	فرنسا	ممضاة
3	ENAU, Tunis	تونس	ممضاة
4	université de gazi turquie	تركيا	ممضاة
5	INSA, Toulouse	فرنسا	ممضاة
6	Université de lilie 3	فرنسا	ممضاة
7	Université de sherbrooke	كندا	ممضاة
8	Université de Versailles	فرنسا	ممضاة
9	université de wallonie– bruxelles	بلجيكا	ممضاة
10	université de pécs	اسبانيا	ممضاة
11	université national de l Europe de l' est lessia	اوكرانيا	ممضاة
12	université de sfax	تونس	ممضاة
13	agence universitaire de la francophonie (AUF)	فرنسا	ممضاة
14	كلية العلوم و تكنولوجيات المعلومات بجامعة الزرقاء	المملكة الاردية	ممضاة
15	الجامعة الاسلامية العالمية	ماليزيا	ممضاة
16	معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية و كلية التربية الرياضية جامعة صنعاء	اليمن	ممضاة
17	Centre international de physique theorique	ايطاليا	ممضاة
18	شركة المنهل	الامارات العربية	ممضاة
19	ربط جامعة المسيلة بموقع الجامعة الاردنية الالكتروني	المملكة الاردنية	ممضاة
20	university of Beira interior	البرتغال	ممضاة
21	جامعة بارتن	تركيا	ممضاة
22	الجامعة اللبنانية	لبنان	ممضاة
23	جامعة جدارا	الاردن	ممضاة

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

الجدول رقم (13): الاتفاقيات مع الجامعات والهيئات الوطنية لسنة 2016.

الرقم	اسم الجامعة	الولاية	الملاحظة
1	جامعة البشير الابراهيمي	برج بوعريريج	ممضاة
2	المعهد الوطني للبحث الزراعي INRA	الحراش- الجزائر	ممضاة
3	المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية INAPI	الجزائر	ممضاة
4	جامعة عباس لغرور	خنشلة	ممضاة
5	جامعة فرحات عباس- سطيف 01	سطيف	ممضاة

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

الجدول رقم (14): الاتفاقيات مع الادارات والهيئات العمومية لسنة 2016.

الرقم	التسمية	الولاية	الملاحظة
1	مديرية الصناعة والمؤسسات الصغير والمتوسطة وترقية الاستثمار	المسيلة	ممضاة
2	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE)	المسيلة	ممضاة
3	وزارة الاشغال العمومية	الجزائر	ممضاة
4	الوكالة الوطنية للتنمية نتائج البحث والتطوير التكنولوجي(ANVREDET)	الجزائر	ممضاة
5	وزارة الداخلية والجماعات المحلية	الجزائر	ممضاة
6	المنظمة الوطنية للمحافظة على الذاكرة وتبليغ رسالة الشهداء	الجزائر	ممضاة

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

الجدول رقم (15): الاتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية لسنة 2016.

الرقم	التسمية	الولاية	الملاحظة
1	مصنع الاسمنت لفارج (LAFARARGE(LCM SPA	مسيلة	ممضاة
2	شركة الحضنة للإسمنت (HCC SPA MSILA)	مسيلة	ممضاة

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

الجدول رقم (16): الاتفاقيات مع الجمعيات لسنة 2016.

الرقم	التسمية	الولاية	الملاحظة
1	النادي الاقتصادي الجزائري	الجزائر	مشروع
2	الجمعية العلمية فكر للصحة البيئة والتنمية	المسيلة	مشروع
3	جمعية اطباء لولاية المسيلة – النور	المسيلة	مشروع

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

وبالرغم من تعدد العلاقات والاتفاقات التي عقدتها الجامعة إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على تنويع مصادر دخلها وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى القوانين المفروضة عليها من طرف الهيئات الحكومية.

السؤال السادس: هل هناك توجه من طرف الوزارة الوصية في فتح المجال للجامعات الخاصة، وفي رايكم هل بإمكان هذه الجامعات ان توفر مصادر مالية كافية من احل تلبية كافة التطلعات؟

الجواب: ليس هناك اي توجه من طرف الجامعة، لكن هذا المشروع هو في حيز الدراسة من طرف الوزارة.

التعليق: حسب رأي المستجوب، فليس هناك توجه ملموس من طرف الحكومة من اجل فتح المجال امام الجامعات الخاصة في الجزائر بالرغم من أن الفكرة مطروحة على مستوى الوزارة الوصية، الا انه لم يتم فتح المجال لهذه الجامعات لحد الان، وذلك لسبب عدم نجاح المدارس الخاصة في الجرائر وعزوف المجتمع عليها، كما أن الطابع الغالب في التعليم العالي في الجزائر يتسم باعتماده على مبدأ مجانية التعليم وهو ما يحول دون تحسيد عملي لهذه الفكرة، ولو تم تطبيق هذه الفكرة فمن الممكن أن يخفف الضغط على الجامعة الحكومية وفتح مجال للخواص الذين يبحثون عن مصادر ذاتية لتمويل هذه الجامعات وبالتالي تنويع مصادر الدخل سواء بالنسبة لهذه الجامعات أو بالنسبة للهيئات الحكومية.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وتحليل محاور المقابلة الخاصة بها، وذلك بغية الوقوف على واقع تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة، حيث تبين لنا من خلالها ان المؤسسة محل الدراسة لا تقوم بتمويل اصولها الفكرية بالقدر الكافي، وذلك راجع لاعتماد جامعة المسيلة على التمويل الحكومي كمصدر وحيد في تمويل استثمارها في راس مالها الفكري.

خاتمة عامة

عرف عالم الأعمال تحديات فرضتها العولمة والتحالفات والابتكارات، فتحولت المؤسسات إلى اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة ، هذه المعرفة التي أصبحت هي الميزة التنافسية للمؤسسات، فالتحدي الكبير أمامها هو توفير كفاءات ومهارات تمنحها التميز ، ورأينا أن مفهوم رأس المال الفكري قد شاع في التسعينات من القرن الماضي وأصبح ينظر إليه على أنه الثروة الحقيقية للمؤسسة، بحيث تحقق من خلاله المؤسسة التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية الموجودة لديها، وتدعيم الإمكانيات البشرية ، واستغلال المعرفة التي بحوزة الأفراد وتوظيفها لصالح المؤسسة، وهذه القدرة تتوقف على تهيئة وتنمية مخزونها من رأس مالها الفكري الذي يضم رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال الزبوني، بما يحقق لها التقدم والتميز والنجاح.

ومع تعدد الاتجاهات الادارية المعاصرة التي فرضت ضرورة تكيف المنظمات مع العالم المعاصر المليء بالمتغيرات المستمرة في ميدان المعرفة، وذلك ما دعى المؤسسات على البحث عن مصادر لتمويله وتركيز المؤسسات لاستثماراتها في مواردها الفكرية، وهذا ما يعرف بالاستثمار في راس المال الفكري، الذي يعتبر العامل الذي يصنع الفارق بين المؤسسات الرائدة وتلك المؤسسات التي تعاني من البطيء في النمو.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها من الجزء النظري والتطبيقي معا، وأيضا أهم التوصيات المقترحة على ضوء هذه النتائج والتي نأمل أن تساهم في تعزيز نقاط القوة، و معالجة نقاط الضعف التي تحتاجها المؤسسات من خلال الاستثمار في رأس مالها الفكري الذي تمتلكه بصفة عامة والمؤسسة محل الدراسة بصفة خاصة.

اولا- نتائج الدراسة:

1. نتائج الجزء النظري.

• ان تكوين راس المال الفكري في المؤسسة ما هو الا نتاج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج الى استثمارات كبيرة واوجه انفاق لفترة زمنية طويلة لتكوينها، فاذا كانت بعض المهارات الفكرية يمكن استقطابها بشكل مباشر من سوق العمل فان المؤسسة تحتاج ايضا ان تكون مثل هذه المعارف مدخلات تجرى عليها عمليات التحويل المناسبة لكي تصبح معارف منظميه تستند عيها في خلق راس المال غير ملموس؛

• تنبثق اهمية الاستثمار في راس المال الفكري من حقيقة مفادها ان العصر الصناعي قد ولى وتم استبداله بنموذج اخر اطلق عيه عصر المعرفة والذي يقوم على مبدا التوسع في الاعتماد على الموجودات الغير ملموسة (الاصول البشرية) على حساب الموجودات الملموسة(الاصول المادية).

• رأس المال الحقيقي الذي تحوز عليه المؤسسات ليس رأس المال المادي بل رأس المال الفكري والذي يتمثل بالدرجة الأولى في المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة عن طريق الاستثمار الناجح في الطاقات والكفاءات البشرية.

• لضمان تحقيق المنافع والاهداف المرجوة من عملية الاستثمار في راس المال الفكري، يجب على المؤسسات ان تمول هذه العملية، فالتمويل هو اساس نجاح هذه الاستثمارات فبدونه لا تستطيع المؤسسات بلوغ اهدافها او الاستفادة من راس مالها الفكري.

2. نتائج الجزء التطبيقي.

• تحرص الجامعة على تدريب وتكوين راس مالها البشري وتحفيزه على الابتكار والابداع، وتحرص على توفير التجهيزات والبنى الاساسية لتمكينهم من استخدام التكنولوجيا، وتوفير الامكانيات من اجل البحث والتطوير، كما تسعى الجامعة ايضا الى تكوين وتوسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ومنه فان الجامعة تولي اهتماما بالغا بمكونات راس ماها الفكري الثلاث، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

• تعتبر براءات الاختراع مكونا هاما في تكوين راس المال الهيكلي، الا ان الجامعة لم تحصل على أي براءات اختراع مما يستجب عليها ضرورة العمل على هذا الجانب من احل تعزيز راس مالها الهيكلي، وحتى تخلق مصادر تمويل ذاتية خارج التمويل الحكومي؛

• تحرص الجامعة على حماية ملكيتها الفكرية من خلال تدوينها وتسجيلها على مستوى الديوان الوطني لحقوق الملكية الفكرية، وذلك لمنع سرقة افكارها الفكرية.

• تعتمد جامعة المسيلة على التمويل الداخلي والمتمثل في التمويل الحكومي كمصدر رئيسي لتمويل استثماراتها، وعموما يمكن القول أن التمويل الحكومي هو المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الجامعة في تمويل استثماراتها في أصولها الفكرية مع غياب شبه تمام للمصادر الخارجية، ومنه يمكن القول أن الفرضية الثانية مقبولة جزئيا.

• توصلنا من خلال الدراسة الميدانية ومن خلال تحليل إجابات المستجوبين أن الجامعة تعاني من نقص فادح في مصادر التمويل بما أثر سلبا على قيامها بعدة نشاطات (خصوصا تلك الأنشطة المتعلقة بتنظيم التظاهرات العلمية وزيادة المخصصات المالية الموجهة لبرامج تحسين مستوى الأساتذة من تربصات والمشاركة في المؤتمرات العلمية سواء الوطنية أو الدولية؛ وهذا راجع بدرجة أساسية إلى الشح الكبير في الميزانية المخصصة للجامعة) وهذا ما أثر بشكل سلبي على سيرورة البحث العلمي في الجامعة حيث لم تحتل المراتب الأولى في التصنيف الأخير لترتيب الجامعات الجزائرية (المرتبة 12 وفقا لتصنيف TFE Times لأفضل 20 جامعة جزائرية لسنة 2016)، وبالتالي فإن أداء جامعة المسيلة وترتيبها تأثر بفعل قلة مصادر تمويل مكونات رأس امالها الفكري (خصوصا البشري) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: التوصيات

• زيادة الاهتمام براس المال الفكري وادارته كما يدار أي موجود في الجامعات الجزائرية، لكونه مصدر مهما للتوجه الاستراتيجي لتلك الجامعات وذلك عن طريق البحث عن القدرات المعطلة فيها وتحريكها لتكون فاعلة.

• التأكيد على ضرورة التنويع في مصادر التمويل خارج القطاع الحكومي باعتباره لا يلبي كافة احتياجات الجامعة.

• ضرورة فهم وادراك اهمية راس المال البشري من قبل الجامعة، وذلك لما يمثله من قيمة كبيرة للجامعة لترفع من كفاءتها على المستوى المحلي والدولي.

• الحرص على فتح المجال للجامعة من طرف الوزارة الوصية وذلك لما تفرضه عليها من قوانين، وذلك من اجل البحث عن مصادر خارجية لتمويل احتياجاتها.

• اعطاء اهتمام اكبر لمكونات راس المال الفكري ومنها راس المال البشري من خلال تكثيف الدورات التدريبية والتكوينية، وراس المال الهيكلي من خلال تحديث الاطارات والكفاءات العليا.

• ضرورة اقامة منظومات بحث وتطوير عالية الجودة، و وزيادة الانفاق في هذا الجانب من اجل تشجيع التكنولوجيا.

• العمل على الاستفادة من العلاقات التي تنشئها الجامعة مع مكونات محيطها الخارجي بما يضمن لها خلق مصادر جديدة لتمويل اصولها الفكرية.

ثالثا: آفاق الدراسة

بعد الانتهاء من معالجة اشكالية دراستنا الهادفة للتعرف على مصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة، ومن خلال المسار التحليلي النظري والتطبيقي ظهرت لنا العديد من الجوانب والاشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية منها:

- دور الجامعة في تنمية راس المال الفكري لتحقيقي التنمية المستدامة؛
- دراسة أثر تطبيق السياسة المالية في الجامعات الجزائرية؛
- دراسة أسباب غياب التعليم الالكتروني في الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. ابراهيم منير هندي, الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل, منشاة المعارف الاسكندرية, 1998.

2. سعدون حمود الربيعاوي, راس المال الفكري, دار غيداء للنشر و الطباعة, الطبعة الاولى, عمان, الاردن, 2015.

3. سمير محمد عبد العزيز, التمويل و اصلاح خلل الهياكل المالية, مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية, الاسكندرية, مصر, 1997.

4. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان،2002.

5. عادل حرحوش المفرجي و احمد علي صالح, راس المال الفكري طرق قياسه واساليب المحافظة عليه, منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية, الطبعة الثانية, القاهرة, مصر , 2007.

6. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر ، 2001.

7. محمد الناشر, الادارة المالية, مطبعة جامعة حلب, سوريا, 1979, ص52.

8. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2001.

9. نجم عبود نجم, ادارة اللاملموس, دار اليازوري للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, الاردن, 2010.

10. هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2000.

المذكرات والأطروحات:

11. امين نور الدين, الاستثمار في راس المال الفكري ودوره في تحسين اداء المنظمة (دراسة احصائية), رسالة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

12. حوحو مصطفى, الاستثمار في راس المال الفكري كأداة لتطوير اداء المنظمات المتعلمة, رسالة دكتوراه, علوم تسيير , جامعة تلمسان, 2016.

13. دحماني عزيز, مساهمة الانفاق على راس المال الفكري في اداء المؤسسة, مذكرة دكتوراه, قسم علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة ابي بكر بلقايد, تلمسان,2014-2015.

14. عبد الحكيم قادري, استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, رسالة ماجيستر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة المسيلة,2007.

15. موساوي زهية, دور التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في المحافظة على راس المال الفكري كميزة, رسالة دكتوراه, علوم التسيير, جامعة تلمسان, 2015.

16. موسى نور الدين, اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في ايطار برنامج الاصلاح, مذكرة ماجيستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ابي بكر بلقايد, تلمسان, 2011-2012.

الملتقيات والمجلات

17. الداوي الشيخ بوسعدة سعيدة, تطور قطاع التعليم العالي بالجزائر, مجلة المؤسسة , العدد الرابع, جامعة الجزائر 3, 2015.

18. محمد راتول و احمد مصنوعة, ملتقى دولي حول "راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة, جامعة الشلف, يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.

19. مدفوني هندة, راس المال البشري في الجامعات بين اليات الاستثمار فيه واشكالية قياس ادائه, مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, العدد السادس, جامعة ام البواقي, 2016.

20. الهاشمي بن واضح, منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا, مطبوعة محاضرات, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, 2016.

21. يسين بوناب, دور نظام التمويل الاسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة, الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة, جامعة سطيف, الجزائر, 2003.

المراجع بالغة الاجنبية.

22. April, K. A., Bosma, P., and Deglon, D. A., 2003, IC measurement and reporting: establishing a practice in South African mining, Journal of Intellectual Capital.

مواقع الانترنت:

23. موقع وزارة التعليم العالي بالجزائر www.mesrs.dz.

الملاحق

الملحق رقم (1): تعداد الموظفين في حامعة المسيلة .

الاصناف	التعداد النظري	التعداد الحقيقي	الشاغر
الاساتذة	1466	1419	47
الاداريين والتقنيين واعوان المصالح	905	764	141
الاعوان المتعاقدين	536	514	22
المجموع	2907	2697	210

الملحق رقم (2): التكوين والتربصات قصيرة المدى بالخارج الى غاية 31-12-2016.

التكوين قصير المدى بالخارج:

السنة:2016 ، إلى غاية تاريخ : 2016/12/31	عدد الأساتذة المستهلكين للتربص قصير المدى بالخارج	عدد الأساتذة المستهلكين للملتقيات
كلية العلوم	10	13
كلية التكنولوجيا	12	18
كلية الرياضيات والإعلام الآلي	16	07
كلية الحقوق وعلوم السياسية	15	04
كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية	22	01
كلية الآداب و اللغات	19	01
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	16	13
معهد تسيير التقنيات الحضرية	08	01
معهد العلوم التقنية و النشطات البدنية والرياضية	13	00
Total	131	64

السنة 2016	عدد الإداريين المستهلكين للتربصاتقصيرة المدى بالخارج إلى غاية تاريخ : 2016/12/31	عدد الإداريين المستهلكين للملتقيات إلى غاية تاريخ : 2016/12/31
الرئاسة	21	02

ملحق رقم (3): ميزانية الخاصة بتجهيزات الجامعة في 2016.

الرقم	اسم العملية	رقم العملية	المبلغ
01	* اقتناء تجهيزات علمية لفائدة المخابر البيداغوجية	NK 5.621.7.260.166.01	29.294.464,41 دج
02	* تجهيز إدارة القطب ب 11000 مقعد بيداغوجي	NK 5.621.7.260.166.02	612.916,47 دج
03	* تجهيز المدرسة العليا للأساتذة بالمسيلة	NK 5.621.7.260.166.03	30.603.595,23 دج
04	* تجهيزات تكميلية لقاعة المحاضرات بالقطب الجديد	NK 5.621.7.260.166.04	2.168.010,00 دج
05	* دراسة ومتابعة وإعادة تأهيل جدار الإحاطة الداخلي	NK 5.621.8.260.166.02	6.875.000,00 دج
		المجمـــوع	69.553.986,11 دج

الملحق رقم (4): عدد المسجلين في Doctorat LMD:

Doctorat LMD

Etablissement : Mohamed Boudiaf – M'Sila

Domaines	Inscrits 2015/2016				
	Inscrits en 1ère Année	Inscrits en 2ème Année	Inscrits en 3ème Année	Inscrits en 4ème Année	Inscrits en 5ème Année
Sciences et Technologies	07	08	04	10	06
Sciences de la Matière	05	04	06		
Mathématiques et Informatique	06	06			07
Sciences de la Nature et de la Vie	10				
Sciences de la Terre et de l'Univers	03	04	04		
Sciences Economiques, de Gestion et Commerciales	18	04	12	14	14
Droit et Sciences Politiques	07	04	10		
Sciences Humaines et Sociales	30	06	18	05	
Lettres et Langues étrangères					
Langue et littérature Arabe	10		09	06	
Langue et Culture Amazighe					
Art					
Sciences et Techniques des Activités Physiques et Sportives	23	04		06	
Total	119	40	63	41	27

الملحق رقم (5): عدد الطلبة المسجلين في Doctorat Sciences.

Etablissement : Mohamed Boudiaf – M'Sila

Domaines	Inscrits 2015/2016			Total
	Inscrits en 1er Année	Inscrits de 2éme Année au 6ème Année	Effectifs au-delà de la 6ème année	
Sciences et Technologies	05	62	32	99
Sciences de la Matière	10	33	06	49
Mathématiques et Informatique	05	49	21	75
Sciences de la Nature et de la Vie				
Sciences de la Terre et de l'Univers	12	17		29
Sciences Economiques, de Gestion et Commerciales	20	155	35	210
Droit et Sciences Politiques				
Sciences Humaines et Sociales	15	64		79
Lettres et Langues étrangères				
Langue et littérature Arabe	25	92		117
Langue et Culture Amazighe				
Art				
Sciences et Techniques des Activités Physiques et Sportives		66		66
Total	92	538	94	724

الملحق رقم (6): الحالة المالية ومخصصات الاستهلاكات.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE " Mohamed Boudiaf " - M'SILA

VICE RECTORAT DU DEVELOPPEMENT ET DE LA PROSPECTIVE ET DE L'ORIENTATION

1985

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Objet : Situation Financière et Consommation des Crédits de Paiement

1- Bilan des crédits de paiements exercice 31/12/ 2017 :

	Crédits alloués en 2017	Crédits consommés au 31/12/2017	SOLDE
CHAPITRE 621 (NF) PCSC	25.784.586,66	0,00	0,00
CHAPITRE 722 (NF) PCSC	52.460,75	0,00	0,00
CHAPITRE 861 (NF) PCSC	73.643,15	0,00	0,00
CHAPITRE 621 (SF) H P	9.752.541,34	0,00	0,00
CHAPITRE 621 (NK) PCCE	69.615.403,91	0,00	0,00
CHAPITRE 722 (NK) PCCE	714,51	0,00	0,00
CHAPITRE 861 (NK) PCCE	2.356.841,13	0,00	0,00

2- Bilan des consommations par opération :

1- programme : P. C . S . C (NF) année 2017:

N° et intitulé de l'opération	Date d'inscription	AP	Rappel des paiements au 31/12/2016	Paiements exercice au 31/12/2017	Cumul des paiements au 31/12/2017
NF 5.621.7.260.166.08	06/09/2005	50.000.000,00	46.359.800,72	0,00	0,00
NF 5.621.7.260.166.13	05/08/2008	330.000.000,00	326.468.041,63	0,00	0,00
NF 5.621.7.260.166.15	02/12/2010	50.000.000,00	49.168.848,24	0,00	0,00
NF 5.621.7.260.166.16	26/11/2012	8.000.000,00	6.950.953,15	0,00	0,00
NF 5.621.7.260.166.17	10/11/2013	25.000.000,00	18.776.524,17	0,00	0,00

2- programme: P .C .C . E (NK) année 2017:

NK 5.621.7.260.166.01	24/10/2012	150.000.000,00	114.109.873,16	0,00	0,00
NK 5.621.7.260.166.02	26/11/2012	15.200.000,00	13.995.420,07	0,00	0,00
NK 5.621.8.260.166.01	24/11/2013	20.000.000,00	19.879.302,86	0,00	0,00
NK 5.861.3.260.166.05	08/03/2015	6.248.000,00	6.222.808,80	0,00	0,00

3- programme : H . PLATEAUX (SF) année 2017 :

SF 5.621.7.260.166.01	26/01/2008	200.000.000,00	190.247.458,66	0,00	0,00

VISA DE L'ORDONATEUR **VISA DU TRESORIER**

الملحق رقم (7): الميزانية المخصصة لتجهيز مخابر البحث العلمي

الرقم	العنوان	المبلغ
1	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر اللغات	12 440 025,00
2	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر العلوم البيولوجية المرتبطة بالرياضة	9 999 779,40
3	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر الإعلام الرياضي	8 015 634,90
4	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر السمعي البصري	15 095 340,00
5	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر الهندسة الميكانيكية	43 120 350,00
6	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر البيوتكنولوجيا تقنية	11 279 050,11
7	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر فيزياء المواد الصلبة	39 000 000,00
8	اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات مخبر الإلكتروكيماء	9 877 140,00
	مصاريف الإشهار	1 172 680,59
	المجموع	150 000 000,00

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الابعاد والجوانب المختلفة لراس المال الفكري ودوره في تحقيق البقاء والنمو لمؤسسات التعليم الحديثة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا وكيفية تنمية الاصول الفكرية المتاحة لها بما يساهم في تنمية القدرات الفكرية والابداعية, وكذا معرفة المصادر التي تعتمد عيها هذه المؤسسات في عملية تمويل استثمارها في اصولها الفكرية, وتكمن اشكالية الدراسة في معرفة مصادر تمويل الاستثمار في راس المال الفكري في جامعة المسيلة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة للوصول الى اهدافها المسطرة, وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات التعليمية الجزائرية تعتمد بشكل تام على التمويل الحكومي كمصدر لتمويل اصولها الفكرية وهو ما أثر سلبا على أدائها.

الكلمات المفتاحية: راس المال الفكري, راس المال البشري, راس المال الهيكلي, راس المال العلائقي, الاستثمار في راس المال الفكري, مصادر التمويل.

Summary:

This study aimed to identify the dimensions of the various aspects of intellectual capital and its role in the survival and growth of modern education institutions based on knowledge and technology, and how the development of intellectual assets available to them to contribute in the development of intellectual and creative capacities, and determinate the sources which adopt by these institutions in the process of financing investment in intellectual assets, the problem of the study lies in the knowledge of the sources of financing of investment in intellectual capital at the University of M'sila.

The study relied on the descriptive method and case study as an analytical approach to reach its goals, this study was built on a combination of theoretical study and field, and went out of the study of the most important result of the Algerian educational institutions fully dependent on government funding as a source of finance for intellectual assets.

Keywords: Intellectual Capital, Human capital, Structural capital, Relational capital Investment, Sources of financing.